

# الاستقصاء

## لادلة تحريم الاستمناء

### أو

## العادة السرية

## من الناحيتين الدينية والصحية

لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق  
الحسنى الإفريسى عفا الله عنه

عليه تعليقات لمؤلفه

يطلب من الناشر

مكتبة الفتاوى

لصاحبها، على يوسف سليمان  
شارع الصناديق، ميدان الأزهر مصر  
ص. ب. ٩٤٦ - تليفون ٩٠٥٩٩



## الاهداء

هَذَا كِتَابٌ لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ  
إِلَّا كِتَابًا وَاحِدًا لِلْعُرْنَضَى  
لَكِنَّ كِتَابِي جَامِعٌ وَمُحَقَّقٌ  
لِلْبَحْثِ لَمْ يَتْرَكْ سَبِيلًا قُبْتُ  
وَبُحُوثُهُ مَدْعُومَةٌ بِأَدَلَّةٍ  
بَلَغَتْ إِجَادَتَهَا حُدُودَ الْمُنْتَهَى  
أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ رِضَاَهُ  
حَتَّى أَتَالَ بِهِ كَمَالَ الْمُنْتَهَى



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد وآله الأكرمين ، ورضي الله عن صحابته والتابعين .  
وبعد : فقد كتب إلى شباب من بورسعيد يسألني عن حكم  
الاستمناء ؟ وما جزاء فاعله ؟ وماذا ينشأ عنه من الأدواء ؟ وذكر  
أن أكثر الشبان متورطون فيه ، لغلبة الشهوة عليهم ، وكثرة  
نظرهم إلى الفتيات المتبرجات ، فأجبتة إجابة مختصرة كافية نشرت  
في مجلة الإسلام ، في العدد الصادر يوم الجمعة ١١ من ذي القعدة  
الحرام ، من سنتنا هذه ، سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف هجرية  
ختمها الله بخير ، ثم ظهر لي أن أفرد موضوع الاستمناء — لعظم  
ضرره ، وعموم البلوى به — بكتاب مستقل ، أدرج فيه الإجابة  
المذكورة ، مع إيراد دلائل لم تذكر فيها ، وأفند فيه شبه القائلين  
بإباحة هذا الفعل الخطير — وما أقلهم وأوهى شبههم ! — قياماً  
بخدمة ناحية من نواحي المجتمع الذي أصبح في حاجة شديدة إلى  
كثير من الإصلاح والتهديب في جميع نواحيه .  
وكتابي هذا ، هو ثاني كتاب في هذا الموضوع ، بعد رسالة  
السيد مرتضى الزبيدي المسماة بالقول الأسدي ، في حكم الاستمناء  
باليد ، ذكرها في شرح القاموس ، ولم تقف عليها .  
فإن وفقت إلى الصواب ، فتلك منة من الكريم الوهاب .  
وإلا ، فأمل من الله ألا يجرمني من الثواب ، وسميته :  
« الاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء » ، ورتبته على مقدمة  
وبابين وخاتمة ، وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .



## المقدمة

الاستمناء في اللغة : استدعاء خروج المني بغير الجماع ، سواء  
أكان باليد ، أم بغيرها من الطرق المستعملة في ذلك . قال الفيومي  
في المصباح : واستمنى الرجل استدعى منيه بأمر غير الجماع حتى  
دفع اه . ويسمى الاستمناء بالخضخضة أيضاً ، وبجلد عميرة ، كما  
ذكره أبو حيان في البحر المحيط : وذكر أن العرب يكتنون عن  
الذكر بعميرة ، على صيغة التصغير . وسيأتي نحوه في كلام القرطبي ،  
مع الاستشهاد عليه ببيت شعر .

وقال ابن الأثير في النهاية : ما لفظه : في حديث ابن عباس  
رضي الله عنهما : سئل ابن عباس عن الخضخضة ؟ فقال : هو خير  
من الزنا ، ونكاح الأمة خير منه . الخضخضة : الاستمناء . وهو  
استنزال المني في غير الفرج . وأصل الخضخضة التحريك اه .  
ومثله في لسان العرب لابن منظور . وأثر ابن عباس هذا ، سيأتي  
الكلام عليه بحول الله تعالى .

وفي القاموس : والخضخضة تحريك الماء والسويق ونحوه ،  
والاستمناء باليد اه . قلت : التعبير باليد جرى على الغالب المعتاد  
من أن الاستمناء يكون باليد . وعبرة ابن الأثير أعم وأشمل ،  
ومثلها عبارة تلخيص النهاية للسيوطي ، ونصها : الخضخضة



الاستمناء . وفي القاموس أيضاً : مانصه : وأبو عمير كنية الذكر ،  
وجلد عميرة كناية عن الاستمناء باليد اهـ .

فتلخص مما ذكر في هذه المقدمة الوجيزة : أن الاستمناء  
والخضخضة وجلد عميرة : ألفاظ تطلق على معنى واحد ، هو  
استنزال المنى بأمر غير الجماع ، وهو ما يسمى في مصر بالعادة  
السرية . لأن الغالب في هذه الخصلة الخبيثة : أنها تاح على صاحبها  
الذي تعودها ، إذا خلا بنفسه ، لاسيما إذا استعرض في مخيلته ما وقع  
نظره عليه من الصور الجميلة . ومن هنا وقع في شركها كثير من  
الشباب ، وكادت تودي بهم<sup>(١)</sup> إلا من حفظه الله منها ، ومن  
بلاياها وأضرارها . وهذا مادعاني إلى تأليف هذا الكتاب النافع  
إن شاء الله تعالى .

---

( ١ ) كان هذا قبيل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان الرخاء وفراغ  
الوقت يحملان الشباب على اللهو والعيث .



## الباب الأول

### في تحريم الاستمناء وبيان دليله

ذهب المالكية والشافعية والحنفية وجمهور العلماء إلى أن الاستمناء حرام ، وهذا هو المذهب الصحيح الذي لا يجوز القول بغيره . وعليه أدلة ، كما سيتبين بحول الله تعالى :

### الدليل الأول

قول الله تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة ظاهر ، فإن الله تعالى مدح المؤمنين بحفظهم لفروجهم مما حرم عليهم ، وأخبر برفع الحرج واللوم عنهم في قربانهم لأزواجهم وإيمانهم المملوكات لهم ، مستثنياً ذلك من عموم حفظ الفروج الذي مدحهم به . ثم عقب بقوله تعالى : ( فمن ابتغى ) أى طلب ( وراء ذلك ) أى سوى ذلك المذكور من الأزواج والإماء ( فأولئك هم العادون ) أى الظالمون المتجاوزون الحلال إلى الحرام ، لأن العادى هو الذى يتجاوز الحد ، ومتجاوز ما حده الله ظالم ، بدليل - قوله تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) ، فكانت هذه الآية طامة في تحريم ما عدا صنفى الأزواج والإماء . ولا شك أن الاستمناء غيرهما ، فهو حرام ، ومبتغيه ظالم بنص القرآن .



وإليك نصوص المفسرين وغيرهم من العلماء التي تؤيد ماقررناه  
وتؤكدده :

قال الإمام القرطبي في تفسيره عند الكلام على هذه الآية :  
مانص المراد منه ، مما يتعلق بمسألتنا : قال محمد بن عبد الحكم :  
سمعت حرمة بن عبد العزيز ، قال : سألت مالكا عن الرجل يجلد  
عميرة ؟ فتلا هذه الآية : ( والذين هم لفروجهم حافظون — إلى  
قوله — العادون ) وهذا لأنهم يكتنون عن الذكر بعميرة ، وفيه  
يقول الشاعر :

إذا جلت بواد لا أنيس به فاجلد عميرة لا داء ولا حرج<sup>(١)</sup>  
ويسميه أهل العراق : الاستمناء . وهو استفعال من المني وأحمد  
ابن حنبل على ورعه يجيزه ، ويحتج بأنه إخراج فضلة من البدن ،  
بخار عند الحاجة . أصله القصد ، والحجامة . وعامة العلماء على  
حرمته قال بعض العلماء : إنه كالفاعل بنفسه ، وهي معصية ،  
أحدثها الشيطان ، وأجراها بين الناس ، حتى صارت مسألة وباليها  
لم تقل ، ولو قام الدليل على جوازها ، لكان ذوالمرودة يعرض عنها  
لدناعتها . فإن قيل : فقد قيل : إنه خير من نكاح الأمة . قلت :  
نكاح الأمة ولو كانت كافرة — على مذهب العلماء — خير من  
هذا . وإن كان قد قال به قائل أيضاً . ولكن الاستمناء ضعيف في

---

( ١ ) هذا البيت حجة في العربية ، لكنه ليس بحجة في تحسين هذا  
الفيعل القبيح ، لأن قائله شاعر جاهل ، ليس له وازع من دين ولا خلق ،  
فهو كأشعار الجاهلية التي افتخر أصحابها بالزنا والقتل والإغارة على الأمنين .



الدليل ، عار بالرجل الدنيء ، فكيف بالرجل الكبير ؟  
قوله تعالى : ( إلا على أزواجهم ) قال الفراء : أى من أزواجهم  
اللاتى أحل الله لهم ، لا يجاوزون ( أو ما ملكت أيمنهم ) فى موضع  
خفض ، معطوفة على أزواجهم ، وما مصدرية <sup>(١)</sup> ، وهذا يقتضى  
تحريم الزنا ، وما قلناه من الاستمناء . ووراء بمعنى سوى وهو  
مفعول بابتغى : أى من طالب سوى الأزواج والولائد المملوكة له .  
وقال الزجاج : أى فمن ابتغى ما بعد ذلك ، فمفعول الابتغاء محذوف ،  
ووراء ظرف ، وذلك يشار به إلى كل مذكور : مؤثماً كان أو  
مذكراً . ( فأولئك هم العادون ) أى المجاوزون الحد ، من عدا :  
أى جاوز الحد وجاز . اهـ .

قلت : كلام القرطبي من أوله إلى قوله : فكيف بالرجل الكبير ،  
هو كلام ابن العربي فى الأحكام . وزاد بعد قوله : وعامة العلماء  
على حرمة : مانصه : وهو الحق الذى لا ينبغى أن يدان الله  
إلا به . اهـ .

وقال الإمام البغوى فى تفسير قوله تعالى : ( فمن ابتغى وراء  
ذلك فأولئك هم العادون ) مالفظة : أى الظالمون المتجاوزون الحلال  
إلى الحرام ، فيه دليل على أن الاستمناء حرام ، وهو قول أكثر  
العلماء . اهـ . ومثله فى تفسير الخازن .

وقال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : مالفظة : وقد استدل  
الإمام الشافعى ومن وافقه على تحريم الاستمناء باليد ، بهذه الآية

---

( ١ ) والمعنى : أو ملك أيمنهم ، وليست موصولة ، كما قد يتوهم .



الكريمة : ( والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) قال : فهذا الصنيع خارج عن هذين القسمين ، وقد قال الله تعالى : ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) هـ . قلت : للإمام الشافعي في الاستدلال بالآية على تحريم الاستمناء عبارتان ، أحبت أن أذكرها بنصهما . جاء في كتاب النكاح من الأم : مانصه : باب الاستمناء . وقال الله عز وجل : ( والذين هم لفروجهم حافظون ) قرأ إلى ( العادون ) قال الشافعي : فكان بيننا في ذكر حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ماسوى الأزواج وما ملكت الأيمان ، وبين أن الأزواج وملك اليمين ، من الآدميات ، دون البهائم . ثم أكدها فقال عز وجل : ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة ، أو في ملك اليمين ، ولا يحل الاستمناء ، والله أعلم . هـ .

وجاء في الجزء الخامس من الأم ، تحت ترجمة « ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والإماء وما تحل به الفروج » ما لفظه : وقوله ( والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) دليل على أمرين :

أحدهما : أنه أحل النكاح ، وما ملكت اليمين .

والثاني : يشبه أن يكون إنما أباح الفعل للتلذذ وغيره بالفرج في زوجة ، أو ما ملكت يمين من الآدميين ومن الدلالة على ذلك قول الله تبارك وتعالى : ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون )



وإن لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من البهائم ، فذلك  
نخفت أن يكون الاستمناء حراماً ، من قبل أنه ليس من الوجهين  
الذين أبيحا للفرج . اهـ .

فهاتان عبارتان من الإمام ، واضحتان . ويتقتضاهما حكم  
الشافعية بتحريم الاستمناء ، وحكوه عن الإمام الشافعي قولاً  
واحداً .

وقال الذنبي في تفسيره : ( فمن ابتغى وراء ذلك ) طلب قضاء  
شهوة من غير هذين ( فأوائك هم العادون ) الكاملون في العدوان .  
وفيه دليل تحريم المتعة ، والاستمتاع بالكف ، لإرادة الشهوة اهـ .

وقال العلامة الألوسي في تفسيره — بعد الكلام علي معنى  
الآية إجمالاً — : ما لفظه : ويدخل فيما وراء ذلك : الزنا واللواط  
ومواقعة البهائم ، وهذا مما لا خلاف فيه . واختلف في وطء جارية  
أبيح له وطؤها . فقال الجمهور : هو داخل فيما وراء ذلك أيضاً ،  
فيحرم . وذكر الخلاف في هذه المسألة ، ورجح مذهب الجمهور ،  
تمسكاً بعموم الآية . وتكلم على نكاح المتعة ، فذكر أن الشيعة  
أباحوه ، ورد كلامهم أيضاً . ثم قال : وكذا اختلف في استمناء  
الرجل بيده ، ويسمى الخضخضة ، وجلد عميرة . فجمهور الأئمة  
على تحريمه ، وهو عندهم داخل فيما وراء ذلك . وكان أحمد بن  
حنبل يجيزه ، لأن المنى فضلة في البدن . فجاز إخراجها عند الحاجة ،  
كالقصد والحجامة . وقال ابن الهمام : يحرم ، فإن غلبته الشهوة ،  
ففعّل إرادة تسكينها به ، فالجاء أن لا يعاقب اهـ .



وقال الإمام أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة ، تحت  
ترجمة : باب جمل من الفرائض والسنن الواجبة والرغائب : مألظه :  
ولا تبأشر بفرجك أو بشيء من جسدك مالا يحل لك . قال الله  
سبحانه : ( والذين هم لفروجهم حافظون — إلى قوله — فأوائك هم  
العادون ) فكتب في شرحه العلامة الشيخ زروق : مانص المراد  
منه : ومباشرة الفرج تكون بثلاثة : الزنا واللواط والاستمناء ،  
فالاولان محرمان إجماعاً .

والاستمناء مختلف فيه ، فذهب الجمهور إلى المنع . وقال أحمد :  
هو كالقصادة ، وعن الحسن : إنما هو مأوك فأرقه ، وعن مجاهد :  
كانوا يعلمونه صبيانهم ليستعفوا به عن الزنا . وعن ابن عباس :  
الخصخصة خير من الزنا .

ودليل المنع : قوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت  
أيمانهم ) وليس هذا بواحد منهما ، ولا يدخل المملوك في الاستثناء ،  
بدليل القرآن بالأزواج . وحكى بعض المقيدين جوازه عن الشافعي ،  
وهو باطل ، بل هو عن الشيعة الخارجين<sup>(١)</sup> عن الحق ، ولما تسكلم

( ١ ) قرأت من كتب الشيعة الزيدية ، كتاب البحر الزخار في فقه  
الأئمة الأطهار ، فلم أر فيه هذا القول . وقرأت من كتب الشيعة الإمامية  
بعض المختصرات في فقههم ، فلم أره فيها أيضاً . وما أظنه يصح عن طائفة  
تنتمي إلى الإسلام ، لأنه لو اط محرم بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .  
وكان الشيعة خارجين عن الحق ، لأن مذهبهم في العقيدة مذهب المعتزلة إلا  
قليلاً منهم مثل الحاكم وأبي نعيم وغيرها من أهل الحديث الذين تشيعوا  
وهم من أهل السنة . وقد قال الذهبي : إن التشيع والاعتزال آخيا منليك



ابن العربي في الأحكام على هذه الآيات ، ذكر مذهب الإمام أحمد ، ثم قال : وهذا من الخلاف الذي لا يجوز العمل به . وليت شعري لو كان فيه نص صريح بالجواز ، أكان ذو همة يرضاه لنفسه ؟ ! وما يذكر فيه من الأحاديث ليس فيها ما يساوي سماءها . اهـ . قلت : كذا قال . ولعله لم يقف على حديث أنس الآتي بعد ، إن شاء الله تعالى ، فإن ضعفه قريب ، بل هو حسن ، لا اعتضاده ، كما سيأتي .

فإن قيل : إن الاستدلال بالآية المذكورة على تحريم الاستمناء ، غير تام ، لما أبداه أبو حيان من مناقشة فيه . فقد جاء في تفسيره المسمى بالبحر المحيط : مانصه : كان قد جرى لي في ذلك كلام ، مع قاضي القضاة أبي الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري ابن دقيق العيد . فاستدل على منع ذلك — يعني الاستمناء — بهذه الآية ، يعني (والذين هم لفروجهم حافظون) الآية . فقلت : إن ذلك خرج مخرج ما كانت العرب تفعله من الزنا والتفاجر به في أشعارها . وكان ذلك كثيراً فيهم ، بحيث كان في بغاياهم صاحبات رايات ، ولم يكونوا ينكرون ذلك . وأما جلد عميرة ، فلم يكن معهوداً فيهم ، ولا ذكره أحد فيهم في شعر ، فيما علمناه ، فليس بمندرج فيما وراء ذلك اهـ . ومعنى هذا قصر الآية على الزنا ، لأنه الذي كان معتاداً للعرب فعله ، بخلاف الاستمناء ، فلم يكن معتاداً للعرب ، فلا تشملها الآية بالتحريم .

---

= القرن الخامس . قلت : بل تأخيا قبل ذلك بالنسبة للزينة ، لأن زيد بن علي إمامهم ، كان تلميذ واصل بن عطاء المعتزلي في العقيدة . فمنذ ذلك الوقت والزينة معتزلة ، إلا أنهم يترضون عن الشيخين ، ولا يسبون عائشة . ثم ما الإمامية ، فهم مع اعتزالهم ينفضون الشيخين وعائشة .



هذا حاصل كلام أبي حيان ، وهو باطل من وجوه :

الأول : المقرر في علم الأصول : أن العادة الفعلية ، لا تخصص العام . فإذا قال الشارع : الطعام بالطعام رباً ، وكانت عادة العرب تناول البر ، فالواجب عند جمهرة الأصوليين حمل الطعام على عمومه . فيكون كل طعام بطعام رباً . ولا يجوز قصره على البر الذي اعتادوه . وكذلك يقال هنا . فإذا كان العرب قد اعتادوا الزنا ولم يعتادوا الاستمناء ، مع كونه معروفاً لهم . ثم جاءت الآية عامة ، وجب أن نبقها على عمومها . فتكون شاملة للزنا والاستمناء وغيرها ، ولا يجوز تخصيصها بالزنا الذي اعتادوه إلا بدليل شرعي ، وهو هنا منفقود .

قال العلامة الألوسي بعد نقله لكلام أبي حيان : مانعه : وأنت تعلم أنه إذا ثبت أن جلد عميرة ، كناية عن الاستمناء باليد ، عند العرب كما هو ظاهر عبارة القاموس . فالظاهر أن هذا الفعل كان موجوداً فيما بينهم ، وإن لم يكن كثيراً شائعاً كالزنا . فمتى كان ذلك من أفراد العام ، لم يتوقف اندراجه تحته على شيوعه ، كسائر أفرادها . وفي الأحكام : إذا كان من عادة المخاطبين تناول طعام خاص مثلاً ، فورد خطاب عام بتحريم الطعام ، نحو حرمت عليكم الطعام . فقد اتفق الجمهور من العلماء على إجراء اللفظ على عمومه في تحريم كل طعام ، على وجه يدخل فيه المعتاد وغيره . وأن العادة لا تكون منزلة للعموم على تحريم المعتاد دون غيره . خلافاً لأبي حنيفة عليه الرحمة . وذلك لأن الحجة إنما هي في النقط الوارد ، وهو مستغرق لكل مطعموم بلفظه ، ولا ارتباط له



بالعوائد ، فلا تكون العوائد حكمة عليه . نعم لو كانت العادة في  
 الطعام المعتاد أكله ، قد خصصت بعرف الاستعمال اسم الطعام  
 بذلك الطعام ، كما خصصت الدابة بذوات القوائم الأربع ، لكان  
 لفظ الطعام منزلاً عليه دون غيره ، ضرورة تنزيل مخاطبة الشارع  
 للعرب ، على ما هو المفهوم لهم من لغتهم . والفرق : أن العادة أولاً :  
 إنما هي مطردة في اعتياد أكل ذلك الطعام المخصوص ، فلا تكون  
 قاضية على ما اقتضاه عموم لفظ الطعام . وثانياً : هي مطردة في  
 تخصيص اسم الطعام بذلك الطعام الخاص ، فتكون قاضية على  
 الاستعمال الأصلي اهـ . وذكر الأسنوى في شرح المنهاج نقلاً عن  
 الغزالي وأبي الحسن البصري والآمدى ومن تبعه : أنه لا إشكال  
 في أن العادة القولية تخصص العام . كما إذا كان من عاداتهم إطلاق  
 الطعام على المقتات خاصة ، ثم ورد النهي عن بيع الطعام بجنسه  
 متفاضلاً ، فإن النهي يكون خاصاً بالمقتات . قال الأسنوى : وأما  
 العادة الفعلية ، ففيها مذهبان . وذلك كما إذا كان من عاداتهم أن  
 يأكلوا طعاماً مخصوصاً ، وهو البر مثلاً . فورد النهي المذكور ،  
 وهو بيع الطعام بجنسه . فقال أبو حنيفة : يختص النهي بالبر ،  
 لأنه المعتاد . وخالفه الجمهور ، فقالوا بإجراء العموم على عمومه .  
 هكذا نقله الآمدى وابن الحاجب وغيرهما ، ثم قال : وعلى هذا  
 فالمراد من قول الجمهور : أن العادة لا تخصص : أن غير المعتاد  
 يكون ملحقاً بالمعتاد في الدخول اهـ . فظهر من هذا أن الاستثناء  
 داخل في عموم الآية ، وإن لم يكن معتاداً للعرب كالزنا . لأن هذا



من العادة الفعلية ، وهي لا تخصص عند الجمهور . والعجب أن أبا حيان ظاهري ! والظاهرية أشد الناس تمسكاً بعمومات الشارع ، لا يخصصونها إلا بقرآن أو سنة صحيحة كما يعلم من كتاب الأحكام لابن حزم ، ولا يعتبرون كثيراً من المخصصات التي اعتبرها جمهور الأصوليين .

الثاني : أن عدم تفاخر العرب بالاستمناء ، لا يدل على عدم اعتيادهم له . فقد يكون معتاداً لهم ، ولكنهم لا يتفاخرون به . لأنهم يرونه مثل قضاء الحاجة ، إنما يلجئون إليه للضرورة في ساعة الخلوة ، كما قال الشاعر :

إذا حلت بواد لا أنيس به فاجلد عميرة لاداء ولا حرج  
وليت شعري أي مفخرة في هذا الفعل الدنيء حتى يتفاخر به  
العرب ؟ ويعطونه حظاً من أشعارهم ؟ وهم إنما كانوا يتفاخرون  
بالزنا ، لما فيه من الدلالة على قوة الجماع ، وهي تدل على كمال الرجولة  
ومتانة الجسم ، وصحة أعضائه . وصاحب هذه الأوصاف ، يكون  
في غالب العادة قوياً شجاعاً . يكافح الأهوال ، وينازل الأبطال .  
والشجاعة تلازم الكرم عادة ، وهما - أعني الشجاعة والكرم -  
أقصى ما تتمدح به العرب . وانظر إلى معاقبة امرئ القيس ، تجده  
تمدح فيها بالكرم والإقدام ، مضمومين إلى تغزله وتمدحه بالزنا  
في قوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذي ثنائم محول

إلى آخر كلامه . وهكذا إذا تتبعنا غالب قصائدهم التي تمدها فيها



بالزنا ، تخدم تمدحوا فيها أيضاً بالجرأة والإقدام ، أو بالبذل والإففاق ، أو بهما جميعاً . والمقصود : أنهم كانوا يتفاخرون بالزنا لما كانوا يرون فيه من الدلالة على كمال الرجولة المستلزم للخصال المحمودة ، ولا كذلك الاستمناء ، وإنه لا يبدل على شيء مما ذكر فلهذا لم يتفاخروا به ، لا لأنهم لم يعتادوه .

الثالث : لو قصرت الآية على الزنا كما يقول أبو حيان ، لم يكن فيها حينئذ كبير فائدة . ذلك لأن الزنا ثبتت حرمة ، وتوعد عليه في عدة آيات . قال تعالى : ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً . . . الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . . والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ) . الآيات . فلو حملت آية المؤمنون على خصوص الزنا ، لم يكن فيها من فائدة غير التأكييد لما تضمنته هذه الآيات ، وهي فائدة قليلة . بخلاف ما لو أقيمت على عمومها ، فإنها تفيد حكماً زائداً على مافي الآيات المذكورة وتؤسسه .

وإذا احتمل الكلام التأسيس أو التأكييد ، فلا شك أن حمله على التأسيس أرجح من حمله على التأكييد ، كما اتقرر في علم الأصول . فإن قيل : يرد على ما قررته إيراد آخر ، وهو أن الآية جاءت في معرض المدح للمؤمنين ، والثناء عليهم . والعام الوارد في سياق المدح أو الذم ، فيه خلاف بين علماء الأصول . ومن قال بأنه لا يعم الإمام الشافعي وبعض أصحابه ، وصححه السكيا الهراس . وعلى هذا لا تكون الآية شاملة للاستمناء ، ولا يستفاد منها حرمة .



لأنها إنما سيقت لمدح المؤمنين ، بحفظ فروجهم ، فتقصر على ذلك .  
فالجواب على هذا الإيراد من وجهين :

الأول : أنه - وإن يكن خلاف في العام الوارد في سياق المدح  
أو الذم - فالراجع المعمول به من ذلك الخلاف ، هو إبقاء العام  
على عمومه . تمسكاً بمدلول اللفظ ، وهذا مذهب الجمهور . قال  
الشوكاني في إرشاد الفحول : وهو الراجع ، لعدم التنافي بين قصد  
العموم ، والمدح أو الذم .

ومع عدم التنافي ، يجب التمسك بما يفيد اللفظ من العموم .  
ولم يأت من منع من عمومه عند قصد المدح أو الذم بما تقوم به  
الحجة اهـ . وهو المصحح أيضاً في جمع الجوامع وغيره من كتب  
الأصول ، للعلة المذكورة ، وهي عدم التنافي بين العموم ، وبين  
قصد المدح أو الذم . وثبت القول بالعموم عن جماعة من الصحابة ،  
في هذه الآية نفسها . فأخرج مالك عن الزهري ، وعبد الرزاق  
عن ابن جريج عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب : أن نياراً الأسلمي  
استفتى عثمان بن عفان في امرأة وأختها بملك اليمين ؟ فقال عثمان :  
أحلتها آية وحرمتها آية أخرى ، ولم أكن لأفعل ذلك . يعني  
بالآية التي أحلتها آية المؤمنون التي تتكلم عنها ، لقوله تعالى فيها :  
( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) ويعني بالآية التي  
حرمتها قوله تعالى : ( وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف )  
وجاء مثل قول عثمان ، عن علي عليه السلام . رواه ابن أبي شيبة  
والبخاري وابن مردويه من طرق عنه .



وجاء مثل هذا أيضاً عن محمد بن الحنفية ، رواه ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن إسرائيل عن عبد العزيز بن ربيع ، قال : سألت ابن الحنفية عن الأختين المملوكتين ؟ فقال : حرمتهما آية وأحلتهما آية . وجاء عن ابن عباس إباحتهما عملاً بهذه الآية . أخرج ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار ، قال : كان ابن عباس يعجب من قول علي عليه السلام : حرمتها آية ، وأحلتهما آية . ويقول : إلا مملكت أيمانكم ، هي مرسله .

قلت : كذا جاءت الرواية . ولكن التلاوة ( إلا على أزواجهم أو مملكت أيمانهم ) . فتوقف عثمان وعلي وابنه محمد بن الحنفية في الأختين المملوكتين . وقولهم : أحلتها آية ، وحرمتها آية أخرى دليل واضح على أنهم كانوا يرون أن العام الوارد في سياق المدح أو الذم يبقى على عمومته ، كما قدمنا عن الجمهور . وإنما توقفوا لتعارض العمومية في نظرهم . وفي إباحة ابن عباس لهما ، دليل على أمر آخر ، وهو : أنه كان يرى أن العام المذكور ، يبقى على عمومته وإن عارضه عام آخر . وهذا قول لبعض الأصوليين وإن صح في جمع الجوامع خلافه : أي أنه يبقى على عمومته ، مالم يعارضه عام آخر . والجمهور حرموا الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطاء ، ووافقهم على عليه السلام ، كما صح عنه في مصنف ابن أبي شيبة وغيره ، ترجيحاً لعموم قوله تعالى : ( وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ) على عموم قوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو مملكت أيمانهم ) .



وذكروا للترجيح وجوهاً ، منها : أن العموم الأول محرم ،  
والعموم الثاني مبيح . وحيث تعارضاً ، قدم الأول . لما في التحريم  
من درء مفسدة الفعل المنهى عنه ، ودرء المفسد مهم في نظر  
الشارع ، حتى إنه قدمه على جلب المصالح .

يدل لذلك حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : « فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فأتوا  
منه ما استطعتم » وهذا الحديث من جوامع الحكم ، وقواعد  
الإسلام ، كما قال الإمام النووي وغيره .

ومما يجب التنبيه له : أن القول المتقدم في الإرادة ، عن  
الإمام الشافعي ، لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يكون غير  
صحيح عنه ، وغلط من نسبه إليه . وإما أن يكون مرجوعاً عنه ،  
ودليلنا على ما نقول : أننا رأينا الإمام الشافعي ذكر آية المؤمنين  
في الأم ، واستنبط منها أشياء ، من جملتها : حرمة الاستمراء .  
ولا شك أن كتاب الأم ، هو : أصل مذهبه الجديد . وهذا يدل  
على أنه يرى رأى الجمهور .

الوجه الثاني من وجهي الجواب : أن الخلاف المذكور في العام  
الوارد في سياق المدح أو الذم : محله إذا لم تكن في الكلام قرينة ،  
تدل على إرادة العموم . أما إذا وجدت القرينة ، فيبقى العام على  
عمومه ، اتفاقاً من غير خلاف . وآية المؤمنون فيها قرينتان تدلان  
على العموم : أولاهما : الاستثناء في قوله تعالى : ( إلا على أزواجهم  
أو ما ملكت أيمانهم ) والاستثناء أقوى القرائن في هذا الباب .  
ولذا جعله الأصوليون معيار العموم . وقالوا : كل ما جاز الاستثناء



منه مما لا حضر فيه ، فهو عام . ذلك لأنه لا يتأتى دخوله في كلام ،  
إلا إذا كان فيه عموم ، ضرورة أنه — أعني الاستثناء — إخراج  
عالمه ، لدخل في الكلام . فدخوله في هذه الآية ، قرينة واضحة  
على إرادة العموم .

ثانيتها : تعقيب قوله تعالى : ( والذين هم لقروجهم حافظون )  
بقوله تعالى : ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فإن  
تعقيب الآيتين على هذا النسق ، يدل على أن الآية الثانية ، آتى بها  
لتفيد حكماً عاماً هو تحريم غير ما استثنى في الآية الأولى . فيكون  
التحريم المستفاد منها واقعاً على الزنا واللواط والاستمراء ، وعلى  
كل ما صح أنه غير الأزواج والإماء . وهذا من المناسبة بين هاتين  
الآيتين ، والحكمة في تناسقهما — فيما نراه — والعلم عند الله .

### الدليل الثاني

قال الله تعالى : ( وليستغف الذين لا يجدون نكاحاً حتى  
يغنيهم الله من فضله ) تدل هذه الآية على حرمة الاستمراء من  
وجهين :

الأول : أن الله تعالى أمر فيها بالاستغفار . والأمر يدل على  
الوجوب ، كما تقرر في علم الأصول . فيكون الاستغفار واجباً ،  
وحيث وجب ، وجب اجتناب ما ينافيه . كالزنا واللواط والاستمراء  
ونحوها ، فتكون هذه الأشياء واجبة الاجتناب ، محرمة الفعل .  
لأن الاستغفار الواجب ، لا يتحقق إلا باجتنابها جميعاً .

فإن قيل : هذه الآية تدل على جواز الاستمراء ، خلافاً لما



ادعيت . لأن الاستمناء ، يفعل بقصد الاستغفار عن الزنا . كما  
جاء عن مجاهد ، قال : كانوا يعلمونه صبيانهم ليستغفوا به عن  
الزنا . وإذن فهو من أفراد الاستغفار بالمأمور به . فتكون الآية  
دالة على جوازها .

فالجواب : أن الإمام الشافعي ، ذكر هذا الإيراد وتولى الجواب  
عنه . قال في الأم عقب العبارة التي نقلناها عنه في الكلام على  
الدليل الأول : مانصه : فإن ذهب ذاهب إلى أن يحله ، لقول الله  
تعالى : ( وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله )  
فيشبه أن يكونوا إنما أمروا بالاستغفار عن أن يتناول المرء بالفرج  
مالم يباح له ، فيصبر إلى أن يغنيه الله من فضله ، فيجد السبيل إلى  
ما أحل الله ، والله أعلم . وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول  
الله عز وجل في مال اليتيم : ( ومن كان غنياً فليستغفف ) وإنما أراد  
بالاستغفار أن لا يأكل كل منه شيئاً . اهـ . ومعنى كلامه : أن  
الاستغفار في الآية السابقة ، يراد به حفظ الفرج من جميع أنواع  
الشهوة زناً ولواط واستمناء ، وأن من لم يجد السبيل إلى النكاح ،  
فقرض عليه أن يصبر حتى يغنيه الله من فضله ، فيجد السبيل إلى  
ما أحل الله . ونظير هذه الآية ، آية اليتيم ، فإن المراد بالاستغفار  
فيها : أن لا يأكل كل اقيم الغنى من مال اليتيم شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً .  
هذا إيضاح جواب الإمام الشافعي . ويدل عليه ما جاء في باب  
الاستمناء من الأم ، عقب ، ما نقلناه آنفاً ، ونصه : وقال الشافعي  
— في قول الله تعالى : ( وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى



يغنيهم الله من فضله ) — : معناها والله أعلم : ليصبروا حتى يغنيهم  
الله تعالى . وهو كقوله تعالى في مال اليتيم : ( ومن كان غنياً  
فليستغفف ) ليكف عن أكله بسلف أو غيره . اهـ . ويؤيده أن  
الاستغفار في الآيتين مطلق ، فتقيده ببعض أنواع الاستغفار ،  
يحتاج إلى دليل ، وهو مفقود . وليس قول مجاهد دليل .  
فلا يقيد به مطلق كتاب ولا سنة .

ووجه آخر ، يبطل الإيراد المذكور . وهو : أنه لو كان  
الاستمناء من الاستغفار ، لكان واجباً . لأن الاستغفار واجب  
بالآية المتقدمة ، وبغيرها من الأدلة . والقول بوجوب الاستمناء  
حدث في الدين ، وخرق لإجماع المسلمين .

فإن قيل : يجوز أن يكون الأمر بالاستغفار في الآية ،  
مستعملاً في حقيقته ومجازه . فيكون بالنسبة إلى ترك الزنا واللواط  
للوجوب حقيقة ، وبالنسبة إلى فعل الاستمناء للجواز على سبيل  
المجاز . والجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد ، هو مذهب  
بعض أهل الأصول ، ورحبه السبكي في جمع الجوامع . وقد حمل  
الشافعية قول الله تعالى : ( أو لامستم النساء ) على المعنيين : اللبس  
باليد ، وهو المعنى الحقيقي . والوطء ، وهو المعنى المجازي . وعلى  
هذا لا يلزم من القول بأن الاستمناء من الاستغفار ، أن يكون  
الاستمناء واجباً ، لما مر بيانه .

فالجواب : أن الجمع بين الحقيقة والمجاز ، منه جمهور أهل  
العربية . فيهم أهل البيان قاطبة ، وجميع الحنفية ، وجميع من المعتزلة ،



والمحققون من الشافعية . قال الشوكاني في إرشاد الفحول : وهو الحق ، لتبادر المعنى الحقيقي من اللفظ ، من غير أن يشاركه غيره في التبادر عند الإطلاق . وهذا بمجرد منع من إرادة غير الحقيقي بذلك اللفظ المفرد ، مع الحقيقي . ا هـ . فالتقول بجواز الجمع بينهما ضعيف كما ترى ، فلا يصح حمل الآية عليه ، وإنما تحمل على القول الراجح المعروف . ولو سلمنا — جدلياً — صحته ورجحانه ، فلا يصح أيضاً حمل الآية عليه ، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن المعنيين ، هنا متنافيان ، لأن الاستعفاف بالنظر إلى الزنا ونحوه ترك ، وبالنظر إلى الاستملاء فعل . والفعل والترك متنافيان ، فكيف يجمع بينهما في لفظ واحد ؟ وأين القرينة التي تميز بين المتروك والمفعول ؟

ثانيهما : أن اللفظ هنا لا يساعد على الجمع بين المعنيين ، لأنه فعل في سياق الإثبات ، فلا يعم . وهذا بخلاف قوله تعالى : ( أو لامستم النساء ) فإن المعنيين فيه غير متنافيين ، كما هو ظاهر والفعل واقع في سياق الشرط ، فلذا ساغ الجمع فيه بين الحقيقة والجواز ، لأن الفعل في سياق النفي والشرط يعم . على ما في ذلك الجمع من ضعف كما علمت .

وكذلك لا يصح حمل الأمر بالاستعفاف على الوجوب والجواز أيضاً ، بناء على رأى من يرى أن الأمر مشترك بين الوجوب والندب والإباحة ، ويكون استعماله هنا فيهما من باب استعمال المشترك في معنييه معاً ، وهو جائز عند الشافعي والقاضي أبي بكر الباقلاني . لأن هذا الحمل يرد عليه جميع ماورد على الجمع بين



الحقيقة والمجاز، ويرد عليه أيضاً وجه آخر زائد على ما تقدم . وهو أن القول بأن الأمر مشترك بين الوجوب والندب والإباحة ضعيف وكذلك القول بأنه موضوع للقدر المشترك بين هذه الثلاثة ، أو بين الأولين فقط ، أو بأنه مشترك بين الأحكام الخمسة . كل هذه الأقوال وغيرها ، مما ذكر في كتب الأصول ، ضعيفة واهية . والقول الراجح المعمول به ، هو : أن الأمر للوجوب حقيقة . وأنه لا يستعمل في الندب أو غيره من المعاني إلا بقرينة تدل على ذلك ، فإن تجرد عن القرينة ، فهو للوجوب . هذا هو الذي ارتضاه الجمهور من الفقهاء والأصوليين على اختلاف مذاهبهم ، وهو الذي أملاه أبو الحسن الأشعري على أصحاب أبي إسحاق الأسفرائيني ببغداد ، وصححه ابن الحاجب والإمام الرازي والبيضاوي وجماعة . واستدلال الجمهور على ذلك بدلائل لغوية وشرعية ونظرية ، وهي مبسطة في كتب الأصول ، فلتنظر هناك .

فتلخص مما ذكرناه : أن الأمر بالاستعفاف في الآية للوجوب فقط ، لا يصح غير ذلك . وأن الاستعفاف واجب عن جميع أنواع الشهوة ، وبالله التوفيق .

الوجه الثاني : أن الله تعالى أوجب في الآية ، الاستعفاف على من لم يستطع القيام بتكاليف النكاح . حيث قال تعالى : ( وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله ) ولم يجعل بين النكاح والاستعفاف واسطة ، فاقضى ذلك تحريم الاستمناء . ولو كان مباحاً ، لبينه في هذا الموطن . لأن هذا مقام بيانه ، إذا حوج ما يكون الرجل إلى جواز الاستمناء ، إذا لم يجد سبيلاً إلى النكاح ، لاسيما عند توقان نفسه إلى الوطء . فلما



سكت عنه في هذا المقام الذي يقتضى بيانه ، دل على أنه حرام .  
لأن القاعدة المقررة عند الأصوليين : أن السكوت في مقام البيان ،  
يفيد الحصر .

قال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية — بعد أن ذكر أن  
فيها أربع مسائل ، وذكر ثلاثاً منها — : مانصه : المسألة الرابعة : من  
تاقت نفسه إلى النكاح ، فإن وجد الطول فالمستحب أن يتزوج . وإن  
لم يجد الطول ، فعليه بالاستعفاف ما أمكن ، ولو بالصوم ، فإن  
الصوم له وجاء ، كما في الخبر الصحيح . ثم ذكر حكم غير التائق ،  
ثم قال : ولما لم يجعل الله عز وجل بين النكاح والعفة درجة ، دل  
على أن ما عداها محرم . ولا يدخل فيه ملك اليمين ، لأنه بنص آخر  
مباح . وهو قوله : ( أو ما ملكت أيماهم ) . فجاءت فيه زيادة .  
ويبقى على التحريم الاستمناء ، رداً على أحمد . وكذلك يخرج عنه  
نكاح المتعة بنسخه اهـ .

وقال الإمام العلامة أبو الحسن علي بن محمد الطبري المعروف  
بالـكيا الهراس ، في أحكام القرآن له : مانصه : قوله تعالى :  
( وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله )  
أمرهم بالتعفف عند تعذر النكاح ، عما حرمه الله تعالى ، وذلك على  
الوجوب . وفيه دليل على أن إباحة الاستمتاع موقوفة على النكاح ،  
ولذلك يحرم ما عداه . ولا يفهم منه التحريم لملك اليمين ، لأن من  
لا يقدر على النكاح لعدم المال ، لا يقدر على شراء الجارية غالباً . وفيه  
دليل على بطلان نكاح المتعة ، ودليل على تحريم الاستمناء . اهـ  
كلامه ، وهو مؤيد لما قررناه .



وقال العلامة الألوسي في تفسير هذه الآية — بعد كلام — :  
 مانصه : والمذكور في معتبرات كتبنا — يعني الخنقية — أن النكاح  
 يكون واجباً ، عند التوقان ، أي شدة الاشتياق . بحيث يخاف  
 الوقوع في الزنا ، وكذا — فيما يظهر — لو كان لا يمكنه منع نفسه  
 عن النظر المحرم ، أو عن استمناء بالكف . ويكون فرضاً ، بأن  
 كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا إلا به ، بأن لم يقدر على التسرى أو  
 الصوم الكاسر للشهوة ، كما يدل عليه حديث « ومن لم يستطع فعله  
 بالصوم » الحديث . فلو قدر على شيء من ذلك ، لم يبق النكاح  
 فرضاً أو واجباً عيناً ، بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في  
 المحرم اهـ ، فجعل من موجبات النكاح ، أن لا يقدر الرجل على منع  
 نفسه من الاستمناء ، وهو يؤيد ما قدمناه : أن الاستغناء واجب  
 عن أنواع الشهوة جميعها .

### الدليل الثالث

أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ،  
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب من  
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن  
 لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

قال الإمام النووي رضي الله عنه : اختلف العلماء في المراد  
 بالباء هنا على قولين : أحدهما : أن المراد : معناها اللغوي ، وهو  
 الجماع . فتقديره : من استطاع منكم الجماع ، لقدوته على مؤنه .  
 وهي مؤن النكاح ، فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع ، لعجزه عن



مؤنه ، فعليه بالصوم . ليدفع شهوته ، ويقطع شر منيه . كما يقطع  
الوجاء . اهـ . والوجاء بكسر الواو ، والمد : رض الأنثيين ودقهما .  
وإطلاقه على الصوم هنا ، تشبيهه بليغ .

وجه دلالة الحديث على المقصود : أن الشارع أرشد عند العجز  
عن مؤن النكاح ، إلى الصوم . ولو كان الاستمناء مباحاً ، لبينه في  
هذا الموطن . لكنه سكت عنه ، فدل ذلك على أنه حرام . لأن  
السكوت في مقام البيان ، يفيد الحصر . وإلى هذه القاعدة المتقررة ،  
يشير ابن حزم ، في كثير من استدلالاته بقوله تعالى : ( وما كان  
ربك نسياً ) ، وذلك لأنه إذا كان الله لا ينسى — وتنزه ربنا عن  
النسيان وعن كل نقص — فسكوته سبحانه ، أو سكوت رسوله  
المبلغ عنه ، في معرض البيان لشيء من أفعال المكلفين ، عن شيء  
آخر يشبهه أو يجانس ، لا يكون نسياناً أو ذهولاً — تعالى الله  
عن ذلك — ولكنه يفيد قصر الحكم على ذلك الشيء المبين حكمه .  
ويكون ماعداه ، وهو المسكوت عنه ، مخالفاً له في الحكم . فإن  
كان المنصوص عليه بالبيان ، فمأذوناً فيه ، كان المسكوت عنه  
ممنوعاً ، كما في الحديث المذكور . وإن كان العكس ، فالعكس . وهو  
معنى قولهم : السكوت في معرض البيان ، يفيد الحصر . وهي  
قاعدة عظيمة ، بنى عليها العلماء كثيراً من الأحكام .

هذا . وقد استدلل بعض العلماء بالحديث المذكور على حرمة  
الاستمناء أيضاً ، لكن على وجه آخر . أحبت أن أذكره ، تكميلاً  
للفائدة . جاء في فتح الباري — أثناء الكلام على هذا الحديث — :  
مانصه : واستدل به بعض المالكية ، على تحريم الاستمناء . لأنه



أرشد عند المعجز عن التزويج ، إلى الصوم الذي يقطع الشهوة .  
فلو كان الاستمناء مباحاً ، لكان الإرشاد إليه أسهل . وتعقب دعوى  
كونه أسهل ، لأن الترك أسهل من الفعل اهـ . قلت : الاستدلال  
وجيه ، والتعقب متعقب . ذلك أن الصوم ، وإن كان تركاً ، فهو  
أشد من الفعل ، وأشق على النفس ، من كثير من الأعمال . لأنه  
حبس للنفس ، وكبح لها عن شهواتها .

ولهذا ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
قال : « كل عمل ابن آدم يضاعف : الحسنة بعشر أمثالها ، إلى  
سبعمئة ضعف . قال الله تعالى : إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ،  
يدع شهوته وطعامه من أجل » الحديث . ولم تكن هذه المزية  
للصوم ، إلا لما فيه من المشقة .

أما الاستمناء ، وإن كان فعلاً ، فهو سهل يسير . موافق لغرض  
النفس ، ولا يستغرق فعله من الزمان ، ما يستغرقه الصوم . لا جرم  
أن العدول عنه إلى الصوم ، دليل على حرمة . فيكون في الحديث ،  
دلالة على حرمة الاستمناء من وجهين :

الأول : السكوت عنه في معرض البيان .

الثاني : العدول عنه إلى الصوم الذي هو أصعب .

### الدليل الرابع

أخرج الطبراني عن عثمان بن مظعون رضى الله عنه : أنه قال :  
يا رسول الله إني رجل تشق علي هذه العزبة ، في المغازي . فتأذن  
لي في الخصاء ، فأختمني ؟ قال لا . ولكن عليك بالصيام فإنها



مخفرة « المخفرة بفتح الميم والناء ، على وزن مفعلة ، من الخفر  
بسكون الناء ، وهو الحماية والمنع . يقال : خفّره إذا حماه ، ومنع  
عنه طالبه . ومعنى الحديث : أن الصوم يخفر الصائم : أى يحميه  
من الشهوة ، ويمنعها عنه . ثم إن رواية هذا الحديث ثقات ، غير  
عبد الملك بن قدامة الجمحي ، وثقه ابن معين ، وضعفه أبو حاتم  
وغیره وأصل الحديث فى الصحيحين ، عن سعد بن أبى وقاص ، بلفظ آخر .  
وأخرج أحمد عن جابر رضى الله عنه ، قال : جاء شاب إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ائذن لى فى  
الخصاء . قال : « صم واسأل الله من فضله » قال الحافظ الهيثمى :  
فيه راو لم يسم ، وبقية رواته ثقات .

وأخرج أحمد والطبرانى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ،  
قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول  
الله ائذن لى أن أختصى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« خصاء أمتى الصيام والقيام » قال الحافظ الهيثمى : رجاله ثقات ،  
وفى بعضهم كلام .

وروى الطبرانى بإسناد ضعيف ، عن ابن عباس رضى الله  
عنهما . قال : شكّا رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة ،  
فقال : ألا أختصى ؟ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « ليس  
منا من خصى أو اختصى ولكن صم ووفر شعر جسدك<sup>(١)</sup> »

( ١ ) يقصد توفير شعر الرأس ، لأنه إذا وفره ، شغل بغسله وتمشيطه  
وتنظيفه ، وذلك يلهيه عن التفكير فى شؤون العزوبة . ويمكننا أن نأخذ  
من هذا الحديث إشارة إلى مزاولة الشباب بعض الألعاب الرياضية التى  
تشغلهم عن المسائل الجنسية .



الخصاء : استلال الخصيتين ، وهما البيضتان . ومعنى خصى : استل -  
بيضتي غيره . واختصى : استل بيضتي نفسه .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث : أن هؤلاء الجماعة من  
الصحابة ، سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص لهم في  
الاختصاء - وهو حرام في آدميين - ليدفعوا به مشقة العزوبة  
عن أنفسهم ، ويستريحوا من عناء شهوتهم ، وعناء مقاومتها . فلم  
يرخص لهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأرشدهم إلى الصوم . فلو كان  
الاستمناء جائزاً ، لأرشدهم إليه . لأنه أسهل من الاختصاء ، ومن  
الصوم . فلما لم يرشد إليه ، دل على أنه حرام . لأن السكوت في  
معرض البيان ، يفيد الحصر ، كما مر .

ونظير هذه الأحاديث : ما أخرجه جعفر الثوري في كتاب القدر ،  
والجوزقي في الجمع بين الصحيحين ، والاسماعيلي وأبو نعيم في  
مستخرجيهما على البخاري ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . قال :  
قلت : يا رسول الله إني رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسي العنت ،  
ولا أجد ما أتزوج به النساء . فإذن لي أن أختصى ؟ فسكت عني .  
ثم قلت مثل ذلك ، فسكت عني . ثم قلت مثل ذلك ، فسكت عني .  
ثم قلت مثل ذلك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة  
جف القلم بما أنت لاق فاخص على ذلك أو ذر » إسناده صحيح .  
ولذا علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم .

قال الحافظ في فتح الباري : وليس الأمر في الحديث لطلب



الفعل — أى فعل الاختصاص — بل هو للتهديد . وهو كقوله تعالى : ( وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) والمعنى : إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر ، وليس إذنا في الاختصاص ، بل فيه إشارة إلى النهى عن ذلك . كأنه قال : إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله ، فلا فائدة في الاختصاص . وقد تقدم : أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك ، وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة . اهـ باختصار .

وحاصل كلامه : أن الاختصاص حرام ، للنهى عنه في حديث عثمان بن مظعون ، وأن الأمر به في حديث أبي هريرة للتهديد . فهذا الحديث مثل الأحاديث التي قبله ، في الدلالة على حرمة الاستمناء ، بل هو أوضح منها . ذلك أن أبا هريرة ، اشتكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم شبابه وخوفه من العنت — وهو الزنا — وكرر شكايته ثلاث مرات . ومع هذا لم يرشده النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاستمناء ، كما لم يرخص له في الاختصاص ، وهذا أبلغ ما يكون في الدلالة على التحريم .

قال الحافظ في فتح الباري : فإن قيل : لم لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره ؟  
فالجواب : أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام ، لأنه كان من أهل الصفة .

قلت : ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج » الحديث : لكنه إنما سأل عن



ذلك ، في حال الغزو ، كما وقع لابن مسعود . وكانوا في حال الغزو ،  
يؤثرون الفطر على الصيام ، للتقوى على القتال فأداه اجتهاده إلى  
حسم مادة الشهوة بالاختصاص ، كما ظهر لعثمان ، فمنعه صلى الله عليه  
وسلم من ذلك . وإنما لم يرشده إلى المتعة التي رخص فيها لغيره ،  
لأنه ذكر أنه لا يجدر شيئاً ، ومن لم يجد شيئاً أصلاً ، لا ثوباً  
ولا غيره . فكيف يستمتع ؟ والتي يستمتع بها لا بد لها من شيء  
أد كلامه .

قلت : كان نكاح المتعة مخصصاً فيه ، حال الضرورة كالغزو<sup>(١)</sup>  
ونحوه . ثم حرم نهائياً في غزوة خيبر ، وفيها أسلم أبو هريرة .  
فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ، ليأذن له فيه ، بعد تحريمه النهائي .

### الدليل الخامس

أخرج الحسن بن عرفة في جزئه المشهور . قال : حدثني علي  
ابن ثابت الجزري عن سلمة بن جعفر ، عن حسان بن حميد ، عن  
أنس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سبعة  
لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولا يجمعهم مع العالمين  
ويدخلهم النار في أول الداخلين إلا أن يتوبوا ومن تاب تاب الله  
عليه : الناكح يده . والفاعل . والمفعول به . ومدمن الخمر .

---

( ١ ) تكرر تحريم نكاح المتعة وإباحته مرتين أو أكثر ، ثم حرمه  
النبي صلى الله عليه وسلم ، في غزوة خيبر تحريماً نهائياً ، فلم يبح بعدها  
إطلاقاً ، ومن ثم أجمع أهل السنة على تحريمه ، وشذ الإمامية بإباحته .



والضارب والديه حتى يستغيثا . والمؤذى جيرانه حتى ياعنه الناس .  
والناكح<sup>(١)</sup> حليلة جاره .

ورواه الحاكم أيضاً قال : حدثنا عبد الرحمن بن أحمد المقرئ ،  
حدثنا زنجويه بن محمد ، حدثنا أحمد بن محمد المنجل بن تميم  
القرشي ، عن عمر بن زرارة ، حدثنا علي بن ثابت الجزري ، عن  
سلمة بن جعفر ، عن حسان بن حميد ، عن أنس ، عن النبي صلى الله  
عليه وسلم . فذكره باللفظ السابق ، إلا أنه قال : « ويدخلهم  
النار مع الداخلين » ولم يقل : « ومن تاب تاب الله عليه » .

وجه الدلالة من هذا الحديث : أن فيه وعيداً شديداً على  
الاستمناء ، وذلك يقتضى تحريمه كما هو واضح . لأن الوعيد  
لا يكون إلا على فعل محرم ، أما الجائز والمكروه كراهة تنزيه<sup>(٢)</sup> ،  
فلا وعيد على فعلهما ولا عتاب .

فإن قيل : هذا الحديث ضعيف ، لأن الحافظ الذهبي ذكر في  
كتاب الميزان ، مسلمة بن جعفر . وقال : يجهل هو وشيخه :  
حسان بن حميد . ولذا قال تلميذه الحافظ ابن كثير في تفسيره :

---

( ١ ) أى الزانى بها ، لانتهاك حرمة الجار . وفى مسند أحمد بإسناد  
رجالهم ثقات عن القناد بن الأسود رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « ماتقولون فى الزنا ؟ » قالوا : حرام ، حرمة  
الله عز وجل ورسوله ، فهو حرام إلى يوم القيامة : فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « لأن يزنى الرجل بعشر نساء أيسر عليه من أن يزنى بامرأة جاره » .  
( ٢ ) أما المكروه كراهة تحريم ، ففي فمله إثم ، وعليه عقاب كاللحرم .



هذا حديث غريب ، وفي إسناده من لا يعرف لجهالة ا ه . ونص  
على ضعفه أيضاً الحافظ في التلخيص الحبير . وإذا كان ضعيفاً ،  
فلا يصح الاحتجاج به على حرمة الاستمناء . ذلك لما تقرر في علم  
الأصول ومصطلح الحديث : أن الحديث الضعيف لا يعمل به في  
الأحكام ، وإنما يعمل به في الفضائل والترغيب والترهيب ، كما نقله  
النووي وغيره عن جماهير العلماء . بل قال القاضي أبو بكر بن  
العربي : لا يعمل بالضعيف مطلقاً ، لا في الفضائل ، ولا في الأحكام  
بطريق الأولى .

فالجواب على ذلك من وجوه :

الأول : أن قولهم : الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام ،  
محله إذا استقل الحديث الضعيف ، بإثبات حكم لم يقرئ عليه بدليل  
آخر . أما إذا أيد معناه ، فيعمل به من غير خلاف . ويكون  
حينئذ صحيح المعنى ، وإن كان ضعيف اللفظ من حيث السند .  
وهذا الحديث الذي أوردناه ، من هذا القبيل . فإن ما أفاده من  
تحريم الاستمناء ، لم يستقل به . بل أيدته فيه الدلائل السابقة ،  
وليس بينه وبينها من فرق في ذلك ، إلا أنه أفاد التحريم بالخصوص  
وتلك الدلائل أفادته بالعموم . فيكون الحديث حجة في مسائلنا ،  
بلا نزاع . أما ما فيه من الوعيد ، فهو من باب الترهيب . فيعمل  
به فيه على رأى الجمهور ، بل حكى الإمام النووي الإجماع عليه  
في بعض كتبه . وقول ابن العربي في المنع من ذلك ، شاذ لم يوافق  
عليه أحد ، إلا صاحب كتاب نزل الأبرار . على أن بعض العلماء ،



حمل كلامه على الضعيف الشديد الضعف المسمى بالواهي . وهو لا يعمل به اتفاقاً ، وبذلك يكون ابن العربي موافقاً للجمهور .

الوجه الثاني : أن هذا الحديث ، له طريق آخر . فقد ذكر الحافظ في التلخيص : أن أبا الشيخ وجعفرأ الفريابي روياه من طريق أبي عبد الرحمن الجبلي<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمرو . وفيه ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث في المتابعات . كما قال الحافظ الهيثمي في غير موضع من مجمع الزوائد ، يل حسن له أحاديث تفرد بها . ولو شئنا أن نغلو كما غلا بعض المعاصرين ، حيث ادعى أن ابن لهيعة ، ثقة ثبت حجة ، لقلنا : إن الحديث من هذا الطريق ، على شرط الصحيح . لكن يمنعنا من ذلك ، ما في ابن لهيعة من الكلام عند أهل الحديث . وإن كان لم يتهم بفسق ولا كذب ، وأكثر ماضف به : اختلاطه بعد احتراق كتبه ، أما هو فصدوق وقد بين حاله شقيقنا الحافظ أبو الفيض رحمه الله في إبراز الوهم المكنون ، وذكر أن عمل المحدثين ، استقر على تحسين أحاديثه . فبانضمام هذين الطريقين ، يكون الحديث من قبيل الحسن لغيره ، وهو حجة بلا نزاع .

الوجه الثالث : ولو سلمنا أن الحديث لم يرتق بمجموع الطريقين إلى درجة الحسن ، فهو معمول به أيضاً ، وقولهم : الحديث

---

( ١ ) بضم الحاء المهملة ، والباء الموحدة ويقع كثيراً في كتاب الترغيب والترهيب : الجبلي أو الجبلي ، وهو تصحيف . ولهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ، وهو عبد الله بن لهيعة ، كان عالم مصر ، والخير بآثارها .



الضعيف لا يعمل به في الأحكام ، هو مما خالف فيه عمل العلماء  
قولهم . ذلك أنهم استدلوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة .  
فقد سرد شقيقنا الحافظ أبو الفيض رحمه الله ، في كتاب المثنوي  
والبтар ، جملة من الأحاديث الضعيفة التي أخذ بها المالكية . ثم  
قال بعد سردها : مانصه : على أن الاحتجاج بالحديث الضعيف في  
الأحكام ، ليس خاصاً بالمالكية ، بل كل الأئمة يحتجون به .  
ولذلك كان قولهم : الضعيف لا يعمل به في الأحكام ، قولاً ليس على  
إطلاقه كما يفهمه جل الناس أو كلهم . لأنك إذا نظرت في أحاديث  
الأحكام التي أخذ بها الأئمة على الاجتماع والانفراد ، تجد فيها من  
الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد<sup>(١)</sup> . وربما وجدت فيها المنكر  
والساقط القريب من الموضوع ، إلا أن بعضهما ، قالوا فيه : تلقى  
بالقبول ، وبعضها ، قالوا : انعقد الإجماع على مضمونه ،  
وبعضها قالوا : وافقه القياس . وبقى منها ما لم يجدوا له دطامة ،  
فاحتجوا به على علته وانفراده . غير ناظرين إلى ما أصلوه من أن  
الضعيف لا يعمل به في الأحكام ، كما هو الواجب . لأن ماورد عن  
الشارع صلى الله عليه وسلم - وإن كان ضعيف السند - لا يعدل عنه  
إلى غيره . إذ الشرع شرعه ، والقول قوله . والضعيف غير مقطوع  
بعدم نسبته إليه ، ما لم يكن واهياً ، أو معارضاً بأصل أقوى منه

---

( ١ ) انظر نصب الراية للحافظ الزيلعي ، والتلخيص الحبير للحافظ  
ابن حجر ، وتخرج أحاديث بداية المجتهد لشقيقنا الحافظ أبي الفيض .  
فستجد كثيراً من الأحكام ، بناها الأئمة على أحاديث ضعيفة .



فلما نعيب الاحتجاج به ، عند عدم ورود غيره . بل نرى التمسك به ، هو الأولى والواجب . وإنما نعيب الاضطراب في شأنه ، وهو تركه عند المدافعة والاستهجان ، والعمل به عند الموافقة والاستحسان . إلى أن قال : فكم من حديث ضعيف ، احتج به الإمام الشافعي رضي الله عنه ، في كتبه . بل سأله أصحابه أن يملئ عليهم ما صح من السنن ، فامتنع وأجاب بأن الصحيح من السنن قليل . كما أنه احتج برجال اشتهروا بالضعف عند غيره ، وبلغه الجرح فيهم ، فلم يكن ذلك مانعاً له من الاحتجاج بخبرهم . وكذلك مالك ، احتج بالمراسيل والبلاغات . وبرجال متفق على ضعفهم عند أهل الحديث . وهكذا بقية الأئمة ما منهم أحد ، إلا وقد اضطروا إلى الأخذ به في كثير من الأحكام . وصرح بعضهم بأنه عنده أقوى من الرأي ، ومقدم على القياس .

قلت : هذا مذهب أحمد وأبي داود . ثم قال . بل قدمه أبو حنيفة على القياس ، في مسائل متعددة . وأقرب طريق يوصلك إلى التحقق بهذا : ما ذكره الترمذي في السنن ، عقب أحاديث ينص على ضعفها وغرابتها . ثم يقول : وعليه العمل عند أهل العلم اه كلامه .

قلت : وقد رأيت كتاباً يسمى المعيار ، لأحد حفاظ المائة الثامنة ، رتب على الأبواب الفقهية ، وذكر في كل باب منه الأحاديث الضعيفة التي أخذ بها الأئمة الأربعة ، مجتمعين ومنفردين . وهو مفيد في بابه ، نفيس جداً . وقفت على نسخة مخطوطة منه ، قريبة من زمن المؤلف ، ولعله الحافظ ابن الملقن .



إذا تقرر هذا ، فالحديث الذي أوردناه ، ليس بأقل شأنًا من الأحاديث التي احتج بها الأئمة ، وهي ضعيفة . بل لعله أحسن حالا من كثير منها ، لأن ضعفه خفيف . ولأنه مؤيد بالأدلة التي أوردناها فيه ، إذ قد تضافرت كلهما على تحريم الاستمناء .

ثم وقفت على طريق آخر ، عن عبد الله بن عمرو ، أحببت أن أذكره . روى أبو الليث السمرقندي في كتاب تنبيه الغافلين ، بإسناده من طريق علي بن محمد الوراق ، حدثنا ابن أنعم — هو عبد الرحمن بن زياد الأفریقی — عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ويقول لهم : ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل . والمعول — يعنى اللواط — والناكح يده . وناكح البهيمة<sup>(١)</sup> . وناكح المرأة في دبرها . وجامع المرأة وابنتها . والزاني بحليلة جاره . والسابع : المؤذي جيرانه حتى يلعنه الناس . إلا أن يتوب » إسناده ضعيف

---

( ١ ) في سنن أبي داود وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها » قال الخطابي : قد عارض هذا الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما أكله . قلت يشير بهذا إلى أن الحديث غير معمول به عند الأئمة . أما نكاح المرأة في دبرها فقد صحت الأحاديث في تحريمه والوعيد عليه باللعن ، بل أخبرت : أنه كفر .



لجهالة علي بن محمد الوراق<sup>(١)</sup> لكن بانضمامه إلى الطريقتين السابقين ، يكتسب قوة . ولا يضر اختلاف لفظي الحديث في تعداد السبعة ، حيث ذكر في أحدهما ما لم يذكر في الآخر . فإن ذلك يقع في كثير من الأحاديث ، وهو محمول على اختلاف المناسبة التي لأجلها ورد الحديث . على أن اللفظين هنا ، اتفقا على عد المستمنى في السبعة كما هو ظاهر .

### الدليل السادس

ثبت في علم الطب : أن الاستمالة ، يورث عدة أمراض : منها : أنه يضعف البصر ، ويقلل من حدة المعتادة ، إلى حد بعيد .

ومنها : أنه يضعف عضو التماسك ، ويحدث فيه ارتخاء جزئياً أو كلياً ، بحيث يصير فاعله أشبه بالمرأة ، تفقده أهم مميزات الرجولة التي فضل الله بها الرجل على المرأة . فهو لا يستطيع الزواج ، وإن فرض أنه تزوج ، فلا يستطيع القيام بالوظيفة الزوجية ، على الوجه المطلوب . فلا بد أن تتطلع امرأته إلى غيره ، لأنه لم يستطع إعفافها ، وفي ذلك مفاسد لا تحصى .

ومنها : أنه يؤثر ضعفاً في الأعصاب عامة ، نتيجة الإجهاد الذي يحصل من تلك العملية .

ومنها : أنه يؤثر اضطراباً في آلة الهضم ، فيضعف عملها ، ويختل نظامها .

---

( ١ ) أما علي بن محمد الوراق الذي روى عن الباغندي فمتهم بالكذب .



ومنها : أنه يوقف نمو الأعضاء ، خصوصاً الإحليل والخصيتين ،  
فلا تصل إلى حد نموها الطبيعي .

ومنها : أنه يؤثر التهاباً منوياً في الخصيتين ، فيصير صاحبه  
سريع الإنزال ، إلى حد بعيد ، بحيث ينزل بمجرد احتكاك شيء  
بذكره ، أقل احتكاك (١) .

ومنها : أنه يورث الماء في فقار الظهر ، وهو الصلب الذي  
يخرج منه المني ، وينشأ عن هذا الألم ، تقويس في الظهر وانحناء .  
ومنها : أنه يحل ماء فاعله ، فبعد أن يكون منيه غليظاً ثخيناً ،  
كما هو المعتاد في مني الرجل . يصير بهذه العملية رقيقاً خالياً من  
الدورات المنوية . وربما تبقى فيه دويقات منوية ضئيلة ، لا تقوى على  
التلقيح . فيتكون منها جنين ضعيف . ولهذا تجد ولد المستمنى  
— إن ولد له — ضعيفاً بادي الأمراض ، ليس كغيره من الأولاد  
الذين تولدوا من مني طبيعي .

ومنها : أنه يورث رعشة في بعض الأعضاء كالرجلين .  
ومنها : أنه يؤثر ضعفاً في الغدد المخية ، فتضعف القوة  
المدركة ، ويقل فهم فاعله ، بعد أن يكون ذكياً . وربما يبلغ ضعف  
الغدد المخية إلى حد يحصل معه خبل في العقل .

---

( ١ ) ومثل هذا التهاب يحصل للمرأة أيضاً . فقد ذكر لي من أثق  
به : أن بنتاً أكرت من الاستمناء أيام المراهقة ، فحصل لها التهاب منوى ،  
فكانت تنزل من أدنى لمس .



ومنها : أنه يورث على الوجه صفرة ، تنذر بحلول السل والعياذ بالله تعالى .

ومنها : ما ذكره الشيخ داود الأنطاكي في تذكرته : أنه يورث غماً في الصدر .

كل هذه الأمراض ، تنشأ عن الاستمناء . ومن أراد التفصيل والإيضاح ، فليرجع إلى الكتب التي استخلصنا منها ما ذكرناه وهي : ( ١ ) كتاب الاستمناء ، تأليف الدكتور هـ . فورنيه ،

وتعريب الدكتور مقصود ، مطبوع بمطبعة الآداب والمؤيد . ( ٢ ) كتاب الضعف التناسلي عند الرجال والنساء ، للدكتور حسين المرأوي ، طبع بدار الكتب المصرية .

( ٣ ) كتاب العلاقات الجنسية ، للدكتور حبيب موسى ، طبع بمطبعة صلاح الدين بالإسكندرية .

( ٤ ) كتاب الضعف التناسلي ، للدكتور نخري ، طبع بالمطبعة العصرية ، وأول هذه الكتب أوسعها .

وحيث ثبت أن الاستمناء ، يورث هذه الأمراض ، فهو حرام . لأن القاعدة المقررة في أصول الفقه : أن الأصل في المضار التحريم <sup>(١)</sup> . ودليل هذه القاعدة : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » أخرجه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت ، وعن ابن عباس

---

( ١ ) تنمة القاعدة : والأصل في المستافع الإباحة . فهي ذات شقين ، دليل شقها الأول مذكور معها في الأصول . ودليل الشق الأخير : آية ( خلق لكم في الأرض جميعاً ) .



رضى الله عنهم . وله طرق عن أبي سعيد الخدري وجابر وعائشة وأبي هريرة وعمرو بن عوف المزني ، ومن مرسل أبي جعفر . وقد استوفيت الكلام عليها في تخريج أحاديث منهاج البيضاوي والحديث — وإن كان خبراً في اللفظ — فالمراد به النهي ، كما قال شراح الحديث ، والمعنى : لاتضر نفسك ، ولا تضر غيرك . وهذا الحديث من جوامع الكلم ، وقواعد الإسلام . لأنه أفاد قاعدة عظيمة ، تدخل تحتها جزئيات كثيرة . ولهذا قال أبو داود صاحب السنن : الفقه يدور على خمسة أحاديث فذكرها ، وعد منها هذا الحديث .

### تذبيبه

رأيت في كتاب التوراة المسمى عند الكتابيين بالعهد القديم . نصاً يدل على أن الاستمناء ، كان عندهم قبيحاً ممنوعاً . فأحببت أن أذكره ، ليكون كتابي جامعاً لأكثر ما قيل في الموضوع . ولم أقصد الاستدلال والاحتجاج ، كما فعل بعض أهل العصر في كتاب له ، في قصص الأنبياء ، فإنه أكثر فيه من الاستدلال بنصوص التوراة والإنجيل ، حتى إنه قدمها في بعض المواضع على أحاديث في الصحيحين وغيرها من كتب السنة المعتمدة . ورد كثيراً من الأحاديث الصحيحة ، تحكماً منه بعقله الفاسد ، ورأيه الكاسد . وهذا خذلان ، نسأل الله العافية بمنه . وإليك النص المشار إليه :

جاء في الإصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين : وأخذ يهوذا زوجة نعيم بكره ، واسمها : ثامار . وكان غير بكر يهوذا ، شريراً



فى عيني الرب ، فأماته الرب . فقال يهوذا لأونان : ادخل على امرأة أخيك ، وتزوج بها ، وأقم نسلا لأخيك . فعلم أونان أن النسل لا يكون له ، فكان إذا دخل على امرأة أخيه : أنه أفسد على الأرض ، لكيلا يعطى نسلا لأخيه ، فقبح فى عيني الرب ما فعله . فأماته أيضاً . ا ه .

هذا هو النص ، وهو صريح فى استقباح الاستمناء ، وذلك يدل على أنه كان ممنوعاً عندهم . وإنما قال يهوذا لأونان : أقم نسلا لأخيك ، لأنه كان من عادتهم التى يتدينون بها : أن الرجل إذا مات من غير عقب ، فأول مولود ، يولد فى عائلته بعد موته ، ينسب إليه على أنه ابنه ، تخليداً لذكرى الميت ، حتى لا ينسى ، هكذا جاء فى كتبهم .



## الباب الثاني

### في رد القول بجواز الاستمنا

تقدم في كلام القرطبي وغيره ، عزو القول بجواز الاستمنا للإمام أحمد . هكذا أطلقوا العزو ، ولم يفصلوا . لكن رأيت في كلام ابن القيم ، ما يفهم منه أن الإمام أحمد ، لم يجز الاستمنا إلا في حال الضرورة ، كالقفر والسفر ونحو ذلك .

فقد جاء في كتاب بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩٦ : مانعه :

فصل : إذا قدر الرجل على التزوج أو التسرى ، حرم عليه الاستمنا بيده ، قاله ابن عقيل . قال : وأصحابنا وشيخنا لم يذكروا سوى الكراهة ، لم يطلقوا التحريم قال : وإن لم يقدر على زوجة ولا سرية<sup>(١)</sup> ، ولا شهوة له تحمله على الزنا ، حرم عليه الاستمنا . لأنه استمتاع بنفسه ، والآية تمنع منه . يعني آية المؤمنون . قال : وإن كان متردد الحال بين الفتور والشهوة ، ولا زوجة له ، ولا أمة ، كره ولم يحرم . وإن كان مغلوباً على شهوته ، يخاف العنت ، كالأسير ، والمسافر والفقير ، جاز له ذلك ، نص عليه أحمد . وروى أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم . وإن كانت امرأة لزوج لها ، واشتدت غلمتها ، فقال بعض أصحابنا : يجوز لها اتخاذ

---

( ١ ) بضم السين المهملة وكسر الراء المشددة ، هي الأمة . نسبة إلى السر ، وهو الجماع . أو أن صاحبها يسرها ، أي يخفيها عن ضررتها الحرة . وقال الأخفش : هي مشتقة من السرور ، لأن صاحبها يسر بها .



الا كرنج ، وهو شيء يعمل من جلود ، على صورة الذكر .  
فتستدخله المرأة ، أو ما أشبه ذلك من قثاء وقرع صفار .

قال : والصحيح عندي أنه لا يباح . لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
إنما أرشد صاحب الشهوة إذا عجز عن الزواج ، إلى الصوم . ولو  
كان هناك معنى غيره لذكره . اه كلامه ، وهو ظاهر فيما قلناه .  
وقال الحافظ في الفتح - في الكلام على حديث « يامعشر  
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج » - : مانصه : وقد أباح  
الاستمناء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية .  
لأجل تسكين الشهوة . اه كلامه .

قلت : قد تقدم في كلام ابن الهمام - وهو حنفى - أن من  
غلبت عليه الشهوة ، ففعاله إرادة تسكينها فالرجاء أن لا يعاقب . اه  
وقال العيني في عمدة القارى - في الكلام على الحديث المذكور  
مانصه : واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناء ، وقد  
ذكر أصحابنا الحنفية : أنه يباح عند العجز ، لأجل تسكين  
الشهوة . اه .

وقال ابن حزم في المحلى ، في باب التعزير منه ج ١١ ص ٣٩٢  
بعد الكلام على مساحقة النساء ، وأنها معصية<sup>(١)</sup> ، يجب فيها

---

( ١ ) كبيرة ، كما في الزواجر ، لابن حجر الهيتمى . وروى الطبرانى  
في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً : « ثلاثة لا تقبل لهم شهادة أن لا إله  
إلا الله : الراكب والمركوب . والراكبة والمركوبة . والإمام الجائر »  
حديث ضعيف غريب . والمراد بالراكب والمركوب : اللواط .  
وبالراكبة والمركوبة : مساحقة النساء .



التعزير : مانصه : فلو عرضت فرجها شيئاً دون أن تدخله حتى تنزل فيكره هذا ، ولا إثم فيه . وكذلك الاستمناء للرجال ، سواء بسواء . لأن مس الرجل ذكره بشماله<sup>(١)</sup> مباح ، ومس المرأة فرجها كذلك<sup>(٢)</sup> مباح ، بإجماع الأمة كلها . فإذا هو مباح ، فليس هنالك زيادة على المباح ، إلا التعمد لنزول المنى . فليس ذلك حراماً أصلاً لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وليس هذا بما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال ، لقوله تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) إلا أننا نكرهه ، لأنه ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من الفضائل .

وقد تكلم الناس في هذا . فكرهته طائفة ، وأباحته أخرى . ثم روى في الكراهة قول مجاهد : سئل ابن عمر عن الاستمناء ؟ فقال : ذلك نائك نفسه . وروى عن أبي يحيى عن ابن عباس : أن رجلاً ، قال له : إني أعبت بذكرى حتى أنزل ؟ قال أف نكاح الأمة خير من الزنا<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) قيد بالشمال ، لأن مس الذكر باليمين حرام في مذهبه ، للحديث الصحيح : « لا يمسه أحدكم ذكره يمينه » وقال عثمان رضي الله عنه : ما مسست ذكرى يميني منذ أسلمت . وقال أبو العالية : ما مسست ذكرى يميني منذ خمسين سنة .

( ٢ ) أي بشمالها لا يمينها ، لما تقدم .

( ٣ ) قال السيد مرتضى في شرح الإحياء : هذا تنبيه على أن العزب المغتلم ، مردد بين ثلاثة شروء : أدناها نكاح الأمة ، وأشد منه الاستمناء باليد ، وأخشه الزنا . ولم يطلق ابن عباس في قوله المذكور الإباحة في =



وروى في الإباحة ، عن رجل عن ابن عباس : أنه قال : وما هو إلا أن يعرك أحدكم زبه حتى ينزل الماء . وروى عن قتادة عن رجل ، عن ابن عمر : أنه قال : إنما هو عصب تدلكه . وعن قتادة عن العلاء بن زياد ، عن أبيه : أنهم كانوا يفعلونه في المغازي يعني الاستمناء ، يعبث الرجل بذكره ، يدلكه حتى ينزل . قال قتادة : وقال الحسن في الرجل يستمني ، يعبث بذكره ، حتى ينزل . قال : كانوا يفعلون في المغازي . وعن جابر بن زيد أبي الشعثاء ، قال : هو ماؤك ، فأهرقه ، يعني الاستمناء . وعن مجاهد ، قال : كان من مضى ، يأمرؤن شبابهم باستمناء ، يستعفون بذلك .

قال عبد الرزاق : وذكره معمر عن أيوب السخيتاني ، أو غيره ، عن مجاهد ، عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً بالاستمناء وعن عمرو بن دينار : ما أرى بأساً بالاستمناء . ثم قال ابن حزم — بعد رواية هذه الآثار — : مانصه : الأسانيد عن ابن عباس وابن عمر ، في كلا القولين مغموزة . لكن الكراهة صحيحة ، عن عطاء ، والإباحة المطلقة صحيحة ، عن الحسن ، وعن عمرو بن دينار ، وعن زياد أبي العلاء ، وعن مجاهد ، ورواه من رواه من هؤلاء

= شيء منه . لأيهما — أي نكاح الأمة والاستمتاع بمعالجة — محذوران شرعاً ، فيفزع إليهما ، حذراً من الوقوع في محذور أشد منهما . كما يفزع إلى تناول الميتة ، حذراً من هلاك النفس . فليس ترجيح أهون الشرين في معنى الإباحة المطلقة ، ولا في معنى الحظر المطلق . وليس قطع اليد المتأكلة ، من الحبريات . وإن كان يؤذن فيه عند إشراف النفس على الهلاك . فهذا من الأخذ بأهون الأمرين اهـ .



عمن أدركوا ، وهؤلاء كبار التابعين ، لا يكادون يروون إلا عن الصحابة رضي الله عنهم اه كلامه .

وفي شرح الإحياء ، للسيد مرتضى الزبيدي ، في باب النكاح منه : مانصه : وقرأت في كتاب اختلاف الفقهاء ، لابن جرير الطبري : مانصه : واختلفوا في الاستمناء ، فقال العلاء بن زياد : لا بأس بذلك ، كنا نفعله في مغازينا . حدثنا بذلك محمد بن بشار العبدى قال : حدثنا معاذ بن هشام ، قال : حدثني أبي ، عن قتادة عنه <sup>(١)</sup> . وقال الحسن البصري والضحاك بن مزاحم وجماعة معهم مثل ذلك . وقال ابن عباس : هو خير من الزنا ، ونكاح الأمة خير منه . وقال أنس بن مالك : ملعون من فعل ذلك . وقال الشافعي : لا يحل ذلك ، حدثنا بذلك عنه الربيع .

وعلة من قال بقول العلاء : أن تحريم الشيء وتحليله ، لا يثبت إلا بحجة ثابتة ، يجب التسليم لها . وذلك مختلف فيه ، ثم ذكر كلاماً لم يتيسر لي فهمه ، لنقص أو تحريف وقع في كلتا النسختين المصرية والمغربية ، وفي القطعة المطبوعة من كتاب اختلاف الفقهاء لأنها منقولة عن شرح الإحياء أيضاً ، ثم قال : وعلة من قال بقول الشافعي : الاستدلال بقول الله عز وجل : ( والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم

---

( ١ ) لكن تقدم في كلام ابن حزم روايته عن قتادة ، عن العلاء عن أبيه ، ويمكن أن يكون روى عنهما جميعاً .



غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فأخبر جل ثناؤه أن من لم يحفظ فرجه عن غير زوجته وملك يمينه ، فهو من العادين . والمستمنى عاد بفرجه عنهما . اهـ منه بلفظه ، سوى العبارة التي حذفناها ، للخلل الواقع فيها .

قلت : هذه هي أقوال من أجاز الاستمنااء مطلقاً ، أوفى حال الضرورة . وهي أقوال ضعيفة واهية ، لا يصح الاعتماد عليها . كما قال أبو بكر ابن العربي وصدق فيما قال : ليس هذا من الخلاف الذي يجوز العمل به : اهـ . ولولا أنني قصدت ردها ، وإبطال شبهها ، لما ذكرتها . لأنها — مع ضعفها — سخفية . لإباحتها هذا الدنيء ، كما اعترف ابن حزم نفسه بدناءته ، حيث قال : إنه ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من الفضائل . وإذا هو ليس كذلك ، فهو من دنيء الأخلاق ورذائلها . وهذا وحده كاف في التنفير منه ، والابتعاد عنه ، لما روى البيهقي وغيره عن الحسين بن علي عليهما السلام ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال : « إن الله تعالى يحب معالي الأمور وأشرافها ويبغض <sup>(١)</sup> سفاسفها » . معالي الأمور : هي كل خلق كريم ، وخصلة دينية فاضلة . والسفاسف — بفتح السين — : الحقير الدنيء من كل شيء .

فلا استمنااء مبغض <sup>(٢)</sup> عند الله تعالى ، بنص الحديث .

( ١ ) بضم الياء وكسر الغين : مضارع أبغض . ويأتي هذا الفعل في كثير من الأحاديث في الترغيب والترهيب ، فيشككه مصححه أحياناً بفتح الياء والغين ، وهو لحن وتجريف في الحديث .

( ٢ ) بضم الميم وفتح الغين ، وقولهم : مبغوض ، لحن .



ثم إن الذين أجازوا الاستمناء مطلقاً ، استدلوا بما ذكره ابن حزم . وهو : أن مس الذكر مباح ، وليس في الاستمناء زيادة على ذلك إلا التعمد لنزول المنى ، وليس ذلك حراماً ، لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) ، وليس الاستمناء مما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال ، لقوله تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) لا نعلم لهم دليلاً غير هذا ، وهو باطل . ذلك أن التعمد لنزول المنى حرام ، لأنه استمتاع المرء بنفسه ، وآية المؤمنون<sup>(١)</sup> تمنع منه .

أما قول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فهو دليل لنا . لأن الله تعالى فصل لنا تحريم الاستمناء ، بالأدلة السابقة في الباب الأول . وهي ستة : آيتان من القرآن الكريم ، وأربعة أحاديث نبوية .

وأما الذين أجازوه للحاجة ، بقصد تسكين الشهوة - وهم بعض الحنفية وأغلب الحنابلة إلا ابن عقيل فإنه وافق الجمهور - فاستدلوا بأمرين :

أحدهما القياس . وهو : أن المنى فضلة في البدن ، فجاز إخراجه عند الحاجة ، كما يجوز إخراج الدم بالنقص والحجامة .  
ثانيهما : ما ورد أن الصحابة كانوا يفعلونه في أسفارهم ومغازيهم .  
لأدليل لهم غير هذين ، ولا دلالة فيهما كما يتبين مما يأتي :  
أما القياس ، فهو باطل ، لوجهين :

---

( ١ ) المؤمنون تكررت هذه الكلمة مضمومة على الحكاية .



الوجه الأول : أنه مخالف للأدلة السابقة ، فهو فاسد الاعتبار  
إذ القاعدة المقررة في الأصول : أن القياس إذا خالف النص من  
كتاب أو سنة ، كان فاسد الاعتبار ، فلا يعمل به .

الوجه الثاني : أن من شرط القياس ، مساواة الفرع للأصل .  
والقياس المذكور ، لم توجد فيه المساواة ، بل بين الأصل والفرع  
فوارق كثيرة ، فيكون باطلا .

ذلك أن المنى ليس بفضلة كالدّم ، وعلى تقدير كونه فضلة ، فهو  
مخالف القصد والحجامة في الأحكام المترتبة عليهما . أما كون المنى  
ليس بفضلة ، بل هو مادة حيوية في الجسم ، فالدليل عليه أمور :  
الأول : أن الله تعالى قال في معرض تعداد نعمه ، والاستدلال  
على وحدانيته ، وكمال قدرته ( أفرايتم ما تمنون . أنتم تخلقونه أم  
نحن الخالقون ) فهذا يدل على أن المنى ليس بفضلة . إذ لو كان  
كذلك ، لما ذكره في هذا الموطن الذي عدد فيه بعض نعمه . كما أنه  
تعالى لم يذكر في كتابه الكريم ، في معرض الامتنان ، أو الاستدلال  
شيئاً من الفضلات ، كالدّم ونحوه .

وهنا قاعدة نفيسة ، يجب أن نشير إليها . وهي : أن الله تعالى  
لا يمتن على عباده ، بأمر حقير كالفضلات . وإنما يمتن عليهم بأمر  
عظيم الأهمية ، لهم فيه منافع دنيوية . اقرأ الآيات الآتية : (والأنعام  
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون . ولكم فيها جمال حين  
تريحون وحين ترحلون . وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه  
إلا بشق الأنفس ، إن ربكم لرءوف رحيم . والخيل والبغال والحمير  
لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ) . ( هو الذي أنزل من



السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تشيمون . ينبت لكم به  
الزروع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات ، إن في ذلك  
لآية لقوم يتفكرون . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر  
والنجوم مسخرات بأمره ، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون .  
وما فرأى لكم في الأرض مختلفاً ألوانه ، إن في ذلك لآية لقوم  
يذكرون . وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا  
منه حلية تلبسونها ، وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله  
ولعلكم تشكرون - إلى قوله تعالى - وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
إن الله لغفور رحيم ) .

وقد امتن سبحانه ، معدداً نعمه على عباده ، في عدة سور من  
القرآن الكريم ، كسورة إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى :  
( الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به  
من الثمرات رزقاً لكم - إلى قوله - وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
إن الإنسان لظلوم كفار ) .

وفي سورة الرعد ، في قوله تعالى : ( وهو الذي مد الأرض  
وجعل فيها روائس وأنهاراً - إلى قوله - إن في ذلك لآيات لقوم  
يعقلون ) .

وسورة النحل ، في الآيات التي سبق ذكرها . وفي قوله تعالى :  
( والله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ) الآيات .  
وسورة فاطر ، في قوله تعالى : ( وما يستوى البحران هذا  
عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ) الآية ، وفي قوله تعالى



(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً  
ألوانها) الآية .

وسورة المرسلات ، في قوله تعالى : (ألم نجعل الأرض كفاتاً .  
أحياء وأمواتاً) الآية .

وسورة عبس ، في قوله تعالى : (فلينظر الإنسان إلى طعامه . أنا  
صببنا الماء صباً . ثم شققنا الأرض شققاً . فأنبتنا فيها حباً وعنباً وقضباً .  
وزيتوناً ونخلاً . وحدائق غلباً . وفاكهة وأباً . متاعاً لكم ولأنعامكم) .  
فإذا تدبر القارئ هذه الآيات ونحوها ، من آيات الامتنان .  
وجد أن الله تعالى قد امتن بنعم جزيلة ، ومنافع جليلة . وهكذا  
شأنه سبحانه وتعالى ، في الاستدلال والاحتجاج . لا يستدل إلا  
بالأمور العظيمة الدالة على ألوهيته ووحيدانيته ، وتفردّه بالقدرة  
التمامية التي لا يعترىها وهن ولا خلل . والآيات في هذا كثيرة ، أغلبها  
مذكور في السور المكية . فهذه قاعدة نفيسة ، يجب أن يتنبه لها .  
لأنها من أسرار القرآن الكريم التي قد يغفل عنها كثير من الناس .  
فإن قيل : ينافي ما ذكرته في المني ، من أن ذكر الله له في معرض  
تعداد النعم ، يدل على عظم أهميته ، وأنه ليس بفضيلة : أننا وجدنا  
الله تعالى ، وصفه بالمهانة ، في قوله تعالى : (ثم جعل نساء من سلالة  
من ماء مهين ... ألم نخلقكم من ماء مهين . فجعلناه في قرار مكين)  
وهذا يقتضى حقارة المني ، وأنه فضيلة كسائر الفضلات .

فالجواب : أنه لا تنافي ولا تعارض ، لأن المهين في الآيتين  
معناه : الضعيف . وهذا الوصف ، ذكره الله دليلاً على قدرته ،  
حيث خلق من ماء ضعيف ، بشراً قوياً .



وقد صور ابن القيم في بدائع الفوائد ، مناظرة بين فقيهين يقول أحدهما بطهارة المنى ، والآخر بنجاسته ، وكان الظفر فيها للأول . ومما جاء فيها استدلالا على الطهارة : مانصه : وأيضا فإن الله تعالى أخبر عن هذا الماء ، وكرر الخبر عنه في القرآن ، ووصفه مرة بعد مرة . وأخبر أنه دافق ، يخرج من بين الصلب والترائب ، وأنه استودعه في قرار مكين . ولم يكن الله تعالى ليكرر ذكر شيء ، كالعذرة والبول ، ويعيده ويبيديه ، ويخبر بحفظه في قرار مكين . ويصفه بأحسن صفاته ، من الدفق وغيره . ولم يصفه بالمهانة إلا لإظهار قدرته البالغة . أنه خلق من هذا الماء الضعيف ، هذا البشر القوي السوي . فالمهين ههنا الضعيف ، ليس هو النجس الخبيث ! هـ .

فعلم منه أن وصف المنى بالمهين ، لا يدل على الحقارة ، وإنما هو للحكمة المذكورة . ثم لا يخفى أن كلام ابن القيم هذا ، يصلح أن يكون وجهاً رابعاً ، يدل على أن المنى ليس بفضلة .

الأمر الثاني : أن الله كرم الإنسان وفضله . كما قال تعالى : ( ونقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ) .

والمنى منه يتكون الإنسان ويتخلق ، وليس من المعقول أن يتخلق الإنسان الذي كرمه الله ، من فضلة كسائر الفضلات . وهذا أحد الوجوه التي استدل بها الشافعية على طهارة المنى ، وهو دليل ظاهر قوي .

الأمر الثالث : أن المنى ، يخرج الإنسان على وجه الاستمتاع



واللذة ، بلى إخراجها هو اللذة الكبرى ، وهو المقصود من  
النكاح الذى رغب فيه الشارع ، لما ينشأ عنه من النسل الموجب  
لتكثير الأمة . وسائر الفضلات ، يخرجها الإنسان من باب دفع  
الضرر والخبث كالبول والغائط ، أو من باب التداوى ، كالقصد  
والحجامة . أو من باب التنظيف والتجميل ، كالخاط والبزاق .  
فهذه الأمور ، تدل على أن المنى ليس بفضلة ، ودلائلها ظاهرة قوية .  
هذا وقد وجدت ابن القيم اختار هذا القول وأيده ، فرأيت  
أن أنقل كلامه ، لما فيه من الفائدة . قال — فى كتاب التبيان فى  
أقسام القرآن ، بعد أن تكلم على كيفية خروج المنى وأنه يخرج  
من جميع أجزاء البدن — : ما هذا لفظه : فإن قيل : فهذا اختيار  
منكم لقول من قال : إن المنى يخرج من جميع أجزاء البدن ، وهذا  
وإن كان قد قاله كثير من الناس ، فقد خالفهم آخرون . وزعموا :  
أنه فضلة تتولد من الطعام ، وهى من أعدل الفضلات ، ولهذا  
صلحت أن تكون مبدأ الإنسان ، وهو جسم متشابه فى نفسه .

قيل : القول الأول هو الصواب ، ويدل عليه وجود :

منها : عموم اللذة بجميع أجزاء البدن .

ومنها : مشاكلة أعضاء المولود ، لأعضاء الوالدين .

ومنها أن المشابهة الكلية ، تدل على أن البدن كله أرسل المنى .  
ولولا ذلك ، لسكانت المشابهة بحسب محل واحد . فدل على أن كل  
عضو ، أرسل قسطه ونصيبه . فلما انعقد وصلب ، ظهرت محاكاته  
ومشابهته له .



ومنها : أن الأمر لو كان كما زعمه أصحاب المقالة الثانية من أن  
المني جسم واحد متشابه في نفسه ، لم تتولد منه الأعضاء المختلفة  
المتشكلة بالأشكال المختلفة . لأن القوة الواحدة ، لا تعمل في المادة  
الواحدة إلا فعلاً واحداً . فدل على أن المادة في نفسها ، ليست  
متشابهة الأجزاء .

ومنها : أن المنى فضلة الهضم الآخر . وذلك إنما يكون عند  
نضج الدم في العروق ، وكونه مستعداً استعداداً تاماً لأن يكون  
من جوهر الأعضاء . ولذلك يحصل عقب استفراغه من الضعف ،  
أكثر مما يحصل من استفراغ أمثاله من الدم . ولذلك يورث  
الضعف في جوهر الأعضاء الأصلية فدل على أنه مركب من أجزاء ،  
كل منها قريب الاستعداد لأن يكون جزءاً من عضو . ولذلك سماء  
الله سلالة ، والسلالة فعالة من السل ، وهو ما يسل من البدن  
كالبخار . كما سمي أصله سلالة من طين . لأنه استلها من جميع  
الأرض . كما في جامع الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض » ثم ذكر  
حجج من زعم أن المنى فضلة وردّها .

وأما أن المنى — على تقدير كونه فضلة — يخالف للنفسد  
والحجامة ، في الأحكام ، فذلك ظاهر . لأن خروج المنى ، يوجب  
الغسل ، ويفطر الصائم . بخلاف النفسد والحجامة ، فلا يوجبان  
الغسل ، ولا يفطران<sup>(١)</sup> الصائم . كما أن المنى ظاهر على الراجع ،

(١) في مذهب أحمد قول بأن الحجامة تفطر ، لحديث « أقطر الحاجم  
والمهجوم » والجمهور على خلافه ، وفي الحديث كلام من حيث دلالة .



بمخلاف الدم الخارج بالفصد والحجامة ، فإنه نجس بالإجماع .  
والمنى لا يجوز أخذ الأجرة عليه ، بمخلاف الفصد والحجامة ،  
فإنه يجوز أخذ الأجرة عليهما .

وهكذا إذا تتبعنا الأحكام المترتبة على المنى ، فى أبواب الفقه  
من عبادة ونكاح وطلاق ، تجدناها مخالفة لأحكام الفصد والحجامة  
التي لا تخرج عن أبواب العبادة والإجارة .

ومع هذه الفوارق الواضحة ، كيف يصح القياس ؟ ومتى  
ينعقد ؟ وقد قال ابن القيم — أثناء المناظرة المشار إليها آنفاً —  
رداً على من قاس المنى على العذرة والبول ، بعد أن بين تماثلتهما  
وقبحتهما — : مانعه : ولا كذلك هذه الفضلة الشريفة التي هي مبدأ  
خيار عباد الله وساداتهم ، وهي من أشرف جواهر الإنسان ،  
وأفضل الأجزاء المنفصلة عنه ، ومعها من روح الحياة بما تميزت  
به عن سائر الفضلات . فقياسها على العذرة ، أفسد قياس فى  
العالم ، وأبعده عن الصواب اهـ . ومثله يقال فى قياس المنى ، على  
دم الفصد والحجامة ، سواء بسواء .

وأما استدلالهم بأن الصحابة كانوا يفعلون ذلك فى مغازيهم  
وأسفارهم ، فلا يدل على المقصود . لوجوه :

الأول : أن فعل الصحابة ليس بحجة ، لأن فيهم المجتهد الذى  
يخطئ ويصيب ، وفيهم المقلد الذى يقلد صحابياً مثله . وكل من  
فعلى المجتهد والمقلد ، لا حجة فيه .

الثانى : أن هذا الفعل ، حكاة عنهم بعض التابعين . وهم :



زياد أبو العلاء ، والحسن ، ومجاهد . ولم يذكروا أن الصحابة فعلوا ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه اطلع عليه . وحيث لم يذكروا ذلك ، فهو أثر موقوف ، لا حجة فيه <sup>(١)</sup> .

الثالث : ولو فرضنا أن هذا الفعل من الصحابة ، حجة ودليل ، بناء على قول من يرى الاحتجاج بقول الصحابي وفعله ، فهو معارض هنا بالأدلة المذكورة في الباب الأول .

والقاعدة المقررة في الأصول : أن الدليلين إذا تعارضا على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما ، وجب الترجيح بتقديم الأقوى على الأضعف .

وبناء على هذا ، تكون أدلة التحريم أرجح وأقوى ، لوجهين : أحدهما : أنها من كلام الله وكلام رسوله ، ولا شيء يقوم معهما ، فضلا عن أن يقدم عليهما .

---

( ١ ) والعجب أن ابن حزم أررى كثيراً على الذين يحتجون بأقوال الصحابة وأفعالهم . وصرح بأن من مذهبه أن قول الصحابي : كنا نقول كذا ، أو نفعل كذا ، لا يحتج به . ولو أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يصرح بإقراره صلى الله عليه وسلم على ذلك . ونجده هنا يحشد آثاراً عن التابعين ، يحكون فيها فعل الصحابة للاستمراء . ثم يدعم تلك الآثار بأنها عن كبار التابعين وهم لا يكادون يروون إلا عن الصحابة ؛ حقاً إن هذا لعجيب ! مع أن الحسن ومجاهداً روى كثيراً عن التابعين . وهب أن الأمر كما قال ، فإن فعل الصحابة ليس بحجة ، كما قرره ابن حزم نفسه في كتاب الأحكام ، وهو الصحيح .



ثانيهما : أنها تحرم ، وفعل الصحابة يبيح . والمقرر في الأصول :  
ترجيح التحريم على الإباحة . لما سبق بيانه ، في الباب الأول .

## تنبيهان

### الأول :

وقع في كلام ابن حزم وابن القيم الذي نقلناه أول هذا الباب :  
جواز الاستمناء للمرأة ، زاد ابن القيم — ناقلاً عن بعض  
الحنابلة — : أنه يجوز لها أن تستدخل في فرجها شيئاً يشبه الذكر ،  
وكل ذلك خطأ قبيح ، لا يجوز الأخذ به ، ولا التعويل عليه .  
والصواب الذي لا محيد عنه . حرمة الاستمناء للمرأة أيضاً ، الأدلة  
السابقة . إذ النساء شقائق الرجال ، في الأحكام . ثم لا يخفى أن  
استدخال المرأة شيئاً في فرجها — مع ما فيه من الضرر عليها —  
أشد في التحريم من مجرد الاستمناء . ولذا وافق ابن حزم على  
تحريمه ، وكان البعض من الحنابلة في إباحتهم له غير مرفق .

### التنبيه الثاني :

قال السيد مرتضى في شرح الإحياء : ما لفظه : وفي صرة  
الفتاوى لبعض المتأخرين من أصحابنا — يعني الحنفية — : مانعه :  
ومن الناس من قال : إن الاستمتاع بالكف ، لا يفسد الصوم ،  
وهل يباح له ذلك في غير رمضان ؟ قالوا : إن أراد الشهوة لا يباح ،  
وإن أراد تسكين الشهوة ، فزجو ألا يكون مؤاخذاً ولا آثماً .  
والفرق بين فعل الإباحة وعدمها : البزاق . فإن لم يكن ، فمكتسكين .  
وسئل ابن نجيم عن استمنى بكفه في رمضان ؟ فأجاب : يلزمه



القضاء والكفارة ، لفساد صومه . والله أعلم . اهـ . وهذا مذهب  
المالكية أيهما . أما الشافعية والحنابلة ، فيجب عندهم القضاء  
فقط . لأن الكفارة لا تجب عندهم في إفساد صوم رمضان .  
إلا بالجماع عمداً .

والذي قال إن الاستمناء ، لا يفسد الصوم ، هو ابن حزم ،  
نص عليه في المحلى . وهو قول شاذ ، يوازيه في الشذوذ قول بعض  
متأخري الشافعية : إن شرب الدخان لا يفطر الصائم . حكاه  
الباجوري .



## الخاتمة

وفيهما فصلان

### الفصل الأول

في ذكر السؤال والفتوى اللذين نشرتهما في مجلة الإسلام .  
فقد رأيت ذكرهما في هذا المحل أليق ، لما في ذلك من المناسبة  
التي لا تخفى .

جاء في العدد الثالث والأربعين ، من السنة الثامنة للمجلة  
المذكورة ص ١٣ تحت عنوان : جلد عميرة ، ما هذه صورته :  
جاءني خطاب من حضرة ح . أ . ع . ببورسعيد ، يقول فيه —  
بعد الديباجة والتحية — :

نحيط علم فضيلتكم بأن لنا رغبة شديدة جداً ، في معرفة هذا  
الحديث . وهو : لا ينكح أحدكم نفسه بيده ، فيأتي بيده يوم  
القيامة ، وهي حبل . فهل هذا الحديث صحيح ؟<sup>(١)</sup> ومن فعل هذا  
الفعل فماذا يكون جزاؤه ؟ ومن تاب عنه بعد معرفته أنه حرام .  
ورجع إليه ، ثانياً مرة وتاب وهو غير مصر عليه ، ورجع إليه .  
فماذا يكون عقابه ؟ وإذا تاب ، وأقسم يميناً بالله العظيم — ثلاثاً —  
وبعد مرور الشهور عاد إليه . عقب نظرات كثيرة ، إلى المحرمات .  
فماذا يفعل الآن ؟ وهو شاب ، عمره لا يزيد عن ١٩ سنة . وعن

---

( ١ ) ليس بصحيح ، بل لا أصل له ، لكن ورد معناه عن عطاء كما  
يأتي في الفتوى .



بشرط ، كل هذه الأعمال ، وهو يحافظ على الصلوات الخمس .  
فجاءونا الإفادة : ماذا يعمل في هذه الأيام الفاضلة ؟ لأجل أن يعفو  
الله عنه . وهو راجع إلى ربه ، نادم على ما فعل . ويريد أن يعرف  
ضرر هذا الفعل ، ومنفعة التوبة النصوح ، وشروط التوبة الصحيحة ،  
وصيغة التوبة . وكم يستغفر الله ؟ وفي أي وقت يتلوها ؟ ودعاء يحفظ  
من هذا الداء ، وماذا يعمل في اليمين ؟ لأجل أن يحظى برضاء الله ،  
ويكون من الناجين ، يوم الدين ، برحمة من الله وبفضل منكم .  
وعسى أن يكون النفع على أيديكم ، وتكونوا سبباً في معرفة هذا  
الداء الخفي الذي لم يطرق على بال أحد من العلماء عندنا في بور سعيد .  
أفيدونا ، ولكم منا الشكر ، ومن الله الثواب الجزيل . لأن كثيراً  
من الشبان ، غارقون في تلك المعصية ، وتقبلوا فائق الاحترام .

## الجواب

جاءني هذا الخطاب في العشر الأواخر من رمضان ، ولم يتيسر  
لي أن أجيب عنه إذ ذاك ، لعروض سفر وشواغل ، استمرت إلى  
الآن ، وشغلت بالي حتى كدت أنساه . ثم رأيت أن أختلس من  
وقتي فرصة ، أجيب فيها جواباً مختصراً ، بقدر ما يسمح به الحال ،  
راجياً أن يكون فيه مع اختصاره الكفاية . والله الموفق ،  
وبيده الهداية . فأقول :

من تأمل الخطاب المذكور ، وجده يصور حالة شبان هذا  
العصر أتم تصوير ، ويعبر عما وقعوا فيه من ورطة هذا الفعل



التببيع الذي هو من أخطر الأدواء ، وأشدّها ضرراً على الجسم والعقل والدين . فبينما ترى الشاب من هؤلاء المصابين بمجاد عميرة ، قوى الأعضاء ، جم النشاط . يشتعل ذكاء وفتوة ، ويلتهب حماساً وقوة . تجري نضرة الشباب في وجهه ، ويغلي دم الحياة في عروقه . إذا أنت تراه — وقد أنهك ذلك الفعل — خائر الأعضاء فاقد النشاط . قد استحال ذكاؤه إلى غباوة وأفن ، وانقلب حماسه وقوته إلى ضعف ووهن . وصارت نضرة صفرة تنذر بحلول داء عياء ، وهبطت حرارة الدم فيه بنسبة ما أخرج من الماء . والتحق بالشيخ الهرمى ، وهو لما يزل بعد في سن الشباب . كل هذه البلايا ، بفضل ذلك الفعل الخبيث . ولا غرو ! فإن ماء الرجل ، قوة عقاه ، ونضارة وجهه ، ونخ ساقه ، وخلصة عروقه . فاستخراجه على غير الوجه المشروع ، يؤدي حتماً إلى أسوأ النتائج <sup>(١)</sup> .

ومما لا شك فيه : أن هذا الفعل ، حرام عند المالكية والشافعية والحنفية ، وجمهور الأئمة .

ومن نص على حرمة الإمام البغوى والقاضى أبو بكر ابن العربى والحافظان ابن كثير وابن الملقن ، والإمام المجتهد التتّى ابن دقيق العيد . والعلامة ابن الهمام والمحقق ابن قاسم العبادى ، وشيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوى ومفتى بغداد السيد الآلوسى ، وجماعة بطول ذكرهم .

---

( ١ ) ينسب إلى الرئيس ابن سينا هذا البيت :

احفظ منك ما استطعت فإنه ماء الحياة يصب في الأرحام

وهو من جملة قصيدة تشتمل على نصائح وحكم .



ودليلهم على حرمة : قوله تعالى : ( والذين هم لفروجهم  
 حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين .  
 فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) قال حرمة بن عبد  
 العزيز : سألت مالكا عن الاستمناء باليد ؟ فتلا هذه الآية . أي  
 مستدلا بها على التحريم ، كما هو ظاهر . واستدل بها الشافعي  
 أيضاً ، قال ابن كثير : وقد استدل الإمام الشافعي ومن وافقه على  
 تحريم الاستمناء باليد ، بهذه الآية الكريمة : ( والذين هم لفروجهم  
 حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) قال : فهذا  
 الصنيع خارج عن هذين القسمين . وقد قال الله تعالى : ( فمن ابتغى  
 وراء ذلك فأولئك هم العادون ) اهـ . وقال البغوي عند قوله  
 تعالى : ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) : أي الظالمون  
 المتجاوزون الحلال إلى الحرام ، فيه دليل على أن الاستمناء باليد  
 حرام ، وهو قول أكثر العلماء . واستدل بها أيضاً تقي الدين  
 ابن دقيق العيد كما نقله أبو حيان . والاستدلال بها ظاهر ، لا غبار  
 عليه . لأن الله تعالى مدح المؤمنين بأنهم حافظون لفروجهم إلا على  
 أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ، فإنهم غير ملومين في ذلك ، لأنه  
 مباح لهم . ثم قال : ( فمن ابتغى وراء ذلك ) أي خلاف ذلك  
 المذكور من الأزواج والإماء ( فأولئك هم العادون ) الكاملون في  
 العدوان ، المتناهون فيه . كما يستفاد من تعريف الطرفين ، وكون  
 المسند إليه معرفاً بالإشارة ، وتوسيط ضمير الفصل بينهما . فإن  
 هذا يفيد تأكيداً بالغاً ، وأنهم بلغوا في العدوان ، بحيث استحقوا



أن يجعلوا جنس العادين ، أو جميعهم . ولأجل ما في هذا التركيب  
البليغ ، من التأكيد البالغ . قال الألوسي : ولا يخفى أن كل  
ما يدخل في العموم ، تفيد الآية حرمة فعله على أبلغ وجه اهـ .  
قلت : والذي يدخل في العموم : الزنا واللواط ووطء الجارية  
المعارة لذلك ، وإتيان البهيمة ، والاستمناء<sup>(١)</sup> . فكل هذه  
الأشياء ، يشملها قوله تعالى : ( وراء ذلك ) وتنفيذ الآية حرمتها  
على أبلغ وجه .

وقد حاول أبو حيان أن يחדش في هذا الاستدلال فقال :  
إن الآية نزلت لدم ما اعتاده العرب من فعل الزنا ، والتفاخر به في  
أشعارهم وقصائدهم ، وإعلانهم له . حتى إنه كان لبغايا العرب رايات ،  
يعرفن بها ، ليقصدهن من أرادهن . ولا كذلك الاستمناء ، فإنه  
لم يكن معتاداً لهم ، ولا له ذكر في شيء من أشعارهم ، فلا يظهر  
شمول الآية له . هذا معنى ما حاوله ، وهي محاولة باطلة فاشلة . لأنه  
متى كان الاستمناء معروفاً للعرب ، فالآية شاملة له ولا بد . سواء

---

( ١ ) ووطء بنات البحر ، بناء على ما تقرر في الأصول أن العام  
يشمل الصورة النادرة . وقد أجاز الشافعية السابقة على الفيل ، أخذاً بعموم  
حديث « لا سبق إلا في خف أو حافر أو نعل » وإن كانت السابقة على  
الفيل نادرة . فكذلك الحال هنا ، فتكون الآية بعمومها شاملة لبنات  
البحر . وهي حيوانات بحرية تظهر في بحر قزوين ، وهي على شكل المرأة  
لهما ندى وفرج ، وتصدر منها أصوات كالههمهمة . فإن ظهرت على وجه  
الماء ، جذبها البحارة إلى السفينة ، وجامعوها ، ثم يردونها إلى البحر .  
هكذا ذكر القزويني وغيره ، ممن كتبوا في عجائب المخلوقات .



اعتادوه. أم لم يعتادوه . إذ مما تقرر في علم الأصول : أن العادة<sup>(١)</sup> لا تخص العام . فإذا قال الشارع : الطعام بالطعام رباً ، وكانت عادة العرب تناول البر فقط ، فالواجب حمل الطعام في كلام الشارع ، على عمومه ، الشامل للبر وغيره ، ولا يجوز قصره على البر الذي اعتادوه . وكذلك يقال هنا ، فإذا كان العرب قد اعتادوا الزنا ، ولم يعتادوا الاستمناء ، كما يقول أبو حيان . ثم جاءت الآية عامة فليس من المعقول أن نقصرها على ما اعتادوه ، فنكون قد حكمنا العادة في كلام الشارع . وهذا مالا يقبله عقل ، ولا يؤيده نقل . ثم مما يبطل محاولة أبي حيان هذه ، استدلال مالك والشافعي بالآية على تحريم الاستمناء . وهما عربيان صليبة ، بل نص كثير من العلماء على أن الشافعي ، حجة في اللغة العربية ، بصرف النظر عن إمامته في الدين . فهل فانهما — وهما بهذه المثابة من العرب والعربية — ما أدركه أبو حيان ؟ وإن فانهما ذلك ، كيف لم يتفطن له ابن العربي والبعثي وابن كثير وغيرهم ممن استدلوا بهذه الآية ؟ اللهم غفرا .

ووجه آخر يبطل محاولة أبي حيان . وهو : أنه لو قصرت الآية على الزنا الذي اعتاده العرب كما يقول ، لم يكن فيها كبير فائدة . لأن الزنا ثبتت حرمة ، وتوعد عليه في عدة آيات غير هذه ، تنصيصاً عليه بخصوصه . فلا معنى لقصرها عليه ، والحالة هذه . بل يجب حملها على العموم ، كما هو المتعين في عمومات كلام الشارع ،

---

( ١ ) أي الفعلية ، كما مر بيانه في الباب الأول .



حتى يقوم دليل على التخصيص . فهذه الأوجه الثلاثة ، بطلت  
محاولة أبي حيان . وثبت أن الآية تدل على تحريم الاستمناء ،  
هو مذهب الأئمة .

ومن الأحاديث والآثار في هذا الباب : ما رواه الحسن  
عرفة في جزئه المشهور ، قال : حدثني علي بن ثابت الجزري ، -  
مسلمة بن جعفر ، عن حسان بن حميد ، عن أنس ، عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، قال : « سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة  
ولا يزكّيهم ولا يجمعهم مع العالمين ويدخلهم النار في أول الداخ  
إلا أن يتوبوا ومن تاب تاب الله عليه : الناكح يده . والفاعل  
والمتعول به . ومدمن الخمر . والضارب والديه حتى يستغيثا . والمؤد  
جيرانه - حتى يلعنوه . والناكح حليمة جاره » مسلمة بن جعفر  
قال الحافظ الذهبي : يجهل هو وشيخه حسان . فالحديث ف  
ضعف ، ومع ذلك يعمل به في هذا الباب : باب الترهيب . لأن  
الحديث الضعيف ، يعمل به في الفضائل والترغيب والترهيب .  
نص عليه الأئمة : أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي والحافظ  
والبيهقي والنووي وغيرهم . على أن الحديث ضعفه خفيف كما علمت  
إذ ليس في سنده كذاب ولا متهم ولا شديد الضعف . وإنما ف  
مجهول جهالة خفيفة ، كما يشعر بذلك قول الذهبي : يجهل .

وقال عبد الرزاق : حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله  
عثمان ، عن مجاهد . قال : سئل ابن عمر عن الاستمناء ؟ فقال  
ذلك نائلك نفسه .



وروى سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي يحيى  
عن ابن عباس : أن رجلاً قال له : إلى أعبث بذكرى حتى أنزل .  
قال : أف ، نكاح الأمة خير منه ، وهو خير من الزنا .

قلت : معنى قول ابن عباس : هو خير من الزنا : أن حرمة  
أخف من حرمة الزنا . وروى البغوي عن ابن جريج ، قال :  
سألت عطاء عنه ، فقال : مكروه ، سمعت أن قوماً يحشرون ،  
وأيديهم حبالي ، وأظنهم هؤلاء .

وروى أيضاً عن سعيد بن جبير ، قال : عذب الله تعالى أمة  
كانوا يعبثون بهذا كبرهم .

وهذه الآثار ، وإن كان في بعضها مقال ، من حيث السند .  
فإنما أوردتها استئناساً ، لا احتجاجاً . إذ لا حجة في أحد ، بعد  
كلام الله ورسوله .

وحيث ثبت بالدليل الذي قدمناه وغيره أن الاستمناء حرام  
فجزاء فاعله أن يعذب في الآخرة بما ذكر في الحديث السابق ، إلا  
أن يتوب ، أو يعفو الله عنه . وجزاءه في الدنيا أن يعزر ، كما نص  
عليه ابن الملقن في شرح المنهاج . ونقله العلامة الشيخ زروق عن  
مذهب الحنابلة ، وهو الجاري على قواعد الأئمة الأربعة . لأن من  
للمقرر عندهم — فيما أحسب — أن كل معصية ، ليس فيها حد ولا  
كفارة ، ففيها التعزير<sup>(١)</sup> . لأنه من باب تغيير المنكر الواجب على

---

( ١ ) وهي عقوبة موكولة إلى اجتهاد الإمام : إما بالجلد ، على ألا يزيد  
على عشر جلدات ، لحديث « لا تعزير فوق عشرة أسواط » وأجاز =



الإمام إقامته ، ولهذا كان عمر رضى الله عنه يعلمو بذرته كل من  
رآه مخالفاً للشرع ، فيما لاحد فيه . تعزيراً له ، حتى لا يعود . فإن  
تاب فاعل الاستمناء توبة صحيحة ، تاب الله عليه . ( وهو الذى  
يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ) فإن عاد بعد ذلك  
فليحدث توبة أخرى صحيحة . فإن الله يقبل توبة العبد ما لم  
يغرغر ، كما ثبت في الحديث . وإن حلف ألا يعود ، ثم عاد إلى  
فعاله ، وجب مع تجديد التوبة كفارة اليمين . وهى إطعام عشرة  
مساكين ، بما يشبعهم . أو كسوتهم بأقل ما يسمى كسوة ، عند  
الشافعية ، ولو طاقية أو منديلاً . فإن لم يستطع الإطعام ولا  
الكسوة ، فليصم ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> .

- وشروط التوبة الصحيحة : الندم على الذنب ، وهو أهم  
الشروط . كما يدل على ذلك حديث « الندم توبة » وترك الذنب  
فى الحال ، والعزم المصمم على عدم الرجوع إليه . فتمت تحققت  
هذه الشروط ، كانت التوبة صحيحة مكفرة للذنوب ، وموجبة  
لرضاء الله تعالى ومغفرته ، ومصفية للقلب من أدران المعاصى  
وصدئها . مع فوائد أخرى ، لا يتسع المقام لذكرها .

وكيفية التوبة أن تتوضأ وتصلى ركعتين ، بنية صلاة التوبة .

---

= الشافعية الزيادة عليها ، بشرط ألا يبلغ أقل الحدود ، وهو أربعون جلدة  
فى حد الخمر . وإما بأخذ جزء من المال ، ووضعه فى بيت مال المسلمين ، وإما  
بغير ذلك مما يكون رادعاً .

( ١ ) لا يشترط فيها التابع ، فيجوز صومها متفرقة .



وإن صليتهما في فضاء من الأرض ، فهو أحسن ، لحديث ورد في ذلك<sup>(١)</sup> . وتستغفر الله بأى صيغة شئت ، فإنه ليس للاستغفار في هذا الموطن ، صيغة خاصة . والصيغة التي يلقنها بعض أئمة المساجد . لمن يقول له من العوام : توبنا ، لم يرد بها حديث ولا أثر ، وإنما هي من عمل بعض المشايخ . وليست التوبة ألفاظاً تتلى ، ولكنها عزم على ترك الذنب ، وندم كما تقدم .

غير أن الأحسن في الاستغفار : أن يكون بصيغة واردة ، كسيد الاستغفار ، وهو : اللهم أنت ربى . الخ أو : أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه . أو : اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أمررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت . أو غير ذلك من الصيغ الواردة ، وإن اقتصررت على : أستغفر الله . كفاك . وأكثر من الاستغفار ، فإنه يمحو الذنوب . ويذهب الحزن ، ويسهل الرزق ، كما جاء في الحديث . وإن استطعت الزواج ، ولم

---

( ١ ) روى الأربعة عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر ثم يصلى ثم يستغفر الله إلا غفر الله له » ثم قرأ هذه الآية ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله ) الآية حسنه الترمذى . هذه صلاة التوبة . وروى البيهقى عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أذنّب عبد ذنباً ثم توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى براز من الأرض فصلى فيه ركعتين واستغفر الله من ذلك الذنب إلا غفر الله له » حديث مرسل . براز ، بكسر الباء فضاء من الأرض .



يكن عندك طائق من طلب علم ونحوه ، فتزوج فإنه ليس شئ  
أصلح لدين المؤمن من الزواج . فإن لم تستطعه ، فعليك بالصوم .  
فقد ثبت في الحديث : « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة  
فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه  
بالصوم فإنه له وجاء » الوجاء بكسر الواو : رض الأنثيين ودقيما ،  
كما يفعل بالفحل من الضأن والماعز ، إذا أريد منعه من ذروق  
الأنثى ، ليسن ويكثر لجه . وهو هنا تشبيه بليغ ، شبه الصوم ،  
لإضعافه الشهوة ، بالوجاء الذي يذهب بها بتاتا . لينفد أن للصوم  
في منع النفس ، وتقليل شهواتها ، تأثيراً كبيراً .

هذا دواء الشارع ، لمن هو على حالتك أيها الشاب . فروض  
نفسك على الصوم ، وتعاهدها به الفينة بعد الفينة . فإن لم تستطع  
فجاهد نفسك ، واكبح جماح شهواتها . وكن قوى العزيمة ، شديد  
الشكيمة . لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وليست لك  
الثانية . ولا تسترسل مع الخيال ، فإنك ترجع منه إلى عالم الحقائق ،  
كمثل هائم على وجهه أو حالم في نومه . واشغل نفسك في خلوتك  
بما يدفع عنك التفكير فيما يفضى بك إلى الاستمناء : إما بتلاوة  
القرآن ، أو بذكر من الأذكار ، أو بمطالعة كتب علمية ، أو نحو  
ذلك مما يلهمك عن ذلك الفعل الخبيث . وحذار حذار أن تعود  
إليه ، أو تستحلى المداومة عليه . فإنه داء خطير وبيل ، يضعف  
البصر ، وينهك القوى ، ويجهد الأعصاب ، ويقضى على عضو  
التناسل ، فلا يستطيع فاعله إعفاف امرأته إن تزوج . ويحل ما



الرجل ، فتقل أو تنعدم منه القوة الحيوية التي يتخلق منها الجنين .  
ولهذا لا يرجى من صاحبه نسل يفيد المجتمع . بل إما أن يكون  
لا نسل له أو له نسل ضعيف ، كثير الأمراض ، قليل المرح  
المعهود في مثله . فهو كالزهرة الذابلة ، أو الوردة الحائلة . ويورث  
مرض السل ، والعياذ بالله ، لبعض فاعليه . ممن يكون عندهم قابلية  
ذلك المرض . ويورث الخبل في العقل ، والفساد في التفكير ، إلى غير  
ذلك من أضراره المجربة التي لا يشك فيها إلا جاهل .

هذا عدا ما يعقبه من سخط الله وعذابه . زد على ذلك أنه فعل  
دنيء ، لا يرضاه إلا دنيء الهمة ، ساقط النفس . وأعيذك بالله ،  
أن تكون كذلك .

فتب إلى الله ، واستغفرد ، والجاإ إليه أن يقطع عنك هذا الداء .  
فإنه إذا علم منك صدق اللجا ، كشف عنك ما بك ، وقبل توبتك ،  
وأنا لك من طاعته منالا . واحرص على قراءة هذا المقال ، وتفهمه  
واقراءه على إخوانك وأصحابك ، لعلهم بهتدون .

هداك الله ووفقك ، ودفع عنك الشهوات ، ومواقع الشبهات ،  
والسلام عليك ورحمة الله .

تمت الفتوى ، وهي كافية في الموضوع ، جامعة لأهم ما جاء فيه .  
بحيث أن من اقتصر عاها ، أغنته عن كثير من المطالعة والمراجعة .  
فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .



## الفصل الثاني

### في الحض على غض البصر وحفظ الفرج

قال الله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) أمر الله تعالى في هذه الآية الكريمة ، نبيه صلى الله عليه وسلم أن يأمر المؤمنين والمؤمنات بغض أبصارهم ، وحفظ فروجهم عن المحرمات . وأخبر تعالى أن ذلك أزكى لهم وأطهر ، لأنه أبعد عن الريبة ، وأدعى إلى اطمئنان الناس على أنسابهم وأعراضهم ، وأجلب لرضا الله ومحبة . كما أخبر سبحانه أنه خير بما يصنعون ، لا يخفى عليه شيء من أعمالهم . فمن قارف محرماً ببصره ، أو بفرجه ، فالله خير بعماله ، وناظر إليه ، ومجازيه على ذلك ، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً . ثم لا يخفى أن غض البصر وحفظ الفرج ، عن المحرمات ، لا خلاف بين المسلمين في وجوبهما ، للآية المذكورة وغيرها من الأدلة .

وأخرج أحمد من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب ، عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة : اصدقوا إذا حدثتم ، وأوفوا إذا وعدتم ، وأدوا الأمانة إذا ائتمنتم ، واحفظوا



فروجكم ، وغضوا أبصاركم ، وكفوا أيديكم ) صححه ابن حبان  
والحاكم .

وأخرج أحمد والبخاري والطبراني بإسناد صحيح عن عبد الله بن  
مسعود رضى الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « العينان  
تزنيان والرجلان تزنيان والفرج يزني » وزنا العينين ، هو : نظرها  
إلى المحرمات ، وزنا الرجلين : المشى بهما إلى المحرمات ، كما جاء  
منسراً في حديث آخر . فأخرج مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي  
هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « كتب  
على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لا محالة ، العينان زناهما  
النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد  
زناها البطش ، والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ويصدق  
ذلك الفرج أو يكذبه » ورواه البخاري أيضاً مختصراً . وفي رواية  
لمسلم وأبي داود واللفظ له : « واليدان تزنيان فزناهما البطش ،  
والرجلان تزنيان فزناهما المشى ، والفرج يزني فزناه القبل » .

قال النووي رحمه الله تعالى : معنى الحديث : أن ابن آدم قدر عليه  
نصيب من الزنا . فمنهم من يكون زناه حقيقياً ، بإدخال الفرج في  
الفرج الحرام . ومنهم من يكون زناه مجازاً ، بالنظر الحرام ، أو  
الاستماع إلى الزنا وما يتعلق بتحصيله ، أو بالمس باليد ، بأن يمس  
أجنبية بيده ، أو يقبلها . أو بالمشى بالرجل إلى الزنا ، أو النظر أو  
اللمس أو الحديث الحرام ، مع أجنبية ، ونحو ذلك . أو بالفكر  
بالقلب . فكل هذه أنواع من الزنا المجازي ، والفرج يصدق ذلك  
أو يكذبه .



معناه : أنه قد يحقق الزنا بالفرج ، وقد لا يحققه ، بأن لا يولج الفرج في الفرج ، وإن قارب ذلك . والله أعلم اهـ .

وأخرج الطبراني بإسناد ضعيف ، عن أبي أمامة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لتغضن أبصاركم <sup>(١)</sup> ولتحفظن فروجكم أو ليكسفن الله وجوهكم » .

وأخرج الطبراني أيضاً ، بإسناد رجاله ثقات ، غير واحد فيقول ، عن معاوية بن حمدة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا ترى أعينهم النار : عين حُرست في سبيل الله ، وعين بكّت من خشية الله ، وعين كفت عن محارم الله » .

وأخرج أبو داود والترمذي عن بريدة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — لعلى عليه السلام — « يا على لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة » حسنه الترمذي .

وأخرج أحمد والطبراني واللفظ له ، عن أبي أمامة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال : « ما من مسلم ينظر إلى

---

( ١ ) لتغضن ، يضم الغين والضاد المعجمتين ، وفتح النون المشددة ، وهي نون التوكيد . ولتحفظن ، بفتح الفاء وضم الظاء ، وفتح نون التوكيد المشددة . ليكسفن ، بفتح الياء المثناة التحتية ، وكسر السين المهملة ، وفتح الفاء ونون التوكيد المشددة . ومعنى كيف الوجوه : إذهاب نور الإيمان منها . نسأل الله العافية .



امرأة أول رقيقة ثم يغض بصره إلا أحدث الله له عبادة يجتهد  
حلاوتها في قلبه . ورواه البيهقي ، وقال : إنما أراد أن يقع بصره  
عليها من غير قصد ، فيصرف بصره عنها تورعاً .

وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح ، عن أبي سعيد الخدري  
رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من  
صباح إلا وملاكان يناديان : ويل للرجال من النساء وويل للنساء  
من الرجال » صححه الحاكم .

وأخرج الطبراني بإسناد صحيح ، عن معقل بن يسار رضي الله  
عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأن يطعن  
في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة  
لا تحل له » .

وأخرج الطبراني أيضاً ، بإسناد لا بأس به ، عن وحشى بن  
حرب : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعلكم تفتحون بعدى  
مدائن عظاماً وتتخذون في أسواقها مجالس فإذا كان ذلك فردوا  
السلام وغضوا من أبصاركم واهدوا الأعمى وأعينوا المظلوم » .

وأخرج البخاري عن سهل بن سعد رضي الله عنه ، قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من يضمن لى مابين لحيميه ومابين  
رجليه تضمنت له الجنة » مابين لحيميه : اللسان ، ومابين رجليه :  
الفرج ومعنى الحديث . أن من حفظ لسانه وفرجه ، دخل الجنة .  
وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلت المرأة خمسها  
وأحصت فرجها وأطاعت بعلمها دخلت من أى أبواب الجنة شاءت » .



وعن أبي هريرة أيضاً رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله ، اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه » . هذا حديث صحيح ، رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

نسأل الله أن يجعلنا ممن يظلهم في ظله ، ويشملنا وسائر أحبائنا بكرمه وفضله ، ويمن علينا بالإخلاص في كتابنا هذا ، وفي غيره من الأعمال ، ويبلغنا مما نرجوه من فيض عظمائه جميع الآمال .

والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على نبينا وشفيعنا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، صلاة وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين .

\* \* \*

تم الكتاب ، وكان الفراغ من تأليفه ضحوة يوم السبت الثاني من شهر المحرم الحرام ، فاتح سنة تسع وخمسين وثلثمائة وألف ، جعلها الله سنة فتح وخير على جميع المسلمين ، وألف بين قلوبهم ، وجمع شملهم آمين . إنه على ذلك قدير ، وإنه عليه هين يسير ، وهو تعالى بالإجابة جدير .



## فهرس الكتاب

صفحة

- ٤ خطبة الكتاب .
- ٥ المقدمة في معنى الاستمناء .
- ٧ الباب الأول في أدلة تحريمه .
- ٧ الدليل الأول آية المؤمنون .
- ١٢ مناقشة لأبي حيان وإبطالها .
- ١٧ تحرير البحث في العام الوارد في سياق المدح .
- ٢١ الدليل الثاني آية سورة النور .
- ٢٤ الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز .
- ٢٧ الدليل الثالث حديث الباءة .
- ٢٨ السكوت في مقام البيان يفيد الحصر .
- ٢٩ الدليل الرابع حديث النهى عن الاختصاص .
- ٣٣ الدليل الخامس حديث الناكح يده .
- ٣٥ اعتراض بضعف الحديث وجوابه من وجوه .
- ٤٠ الدليل السادس الضرر الناشئ عنه .
- ٤٢ حديث لا ضرر ولا ضرار .
- ٤٣ نص من التوراة يفيد قبح الاستمناء .



- ٤٤ الباب الثاني في رد القول بجواز الاستمناء ..
- ٤٩ رد أدلة القائلين بجوازه .
- ٥٣ قاعدة نفيسة .
- ٥٥ مناظرة بين فقيهين في المني .
- ٥٧ ليس المني بفضة .
- ٦٠ الاستمناء للنساء حرام .
- ٦٠ الاستمناء يفسد الصوم .
- ٦٢ الخاتمة وفيها فصولان .
- ٦٦ الفصل الأول في السؤال والفتوى .
- ٧٤ الفصل الثاني في الحظ على غض البصر وحتفظ الفرج .